حزيران / يونيه ٢٠٠٩

القدس

النشاط الاستعماري والسياسات والممارسات الإسرائيلية

PASSIA

مقدمة

تنامت مكانة القدس عبر التاريخ كمركز سياسي وثقافي هام، بالإضافة إلى مكانتها الدينية باعتبارها مركزاً للديانات السماوية الثلاث. وبفعل هذه المكانة المتميزة، شهدت القدس العديد من الصراعات للسيطرة عليها.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية بـ "أسرلة" القدس الشرقية، أي تغيير الطابع والملامح العربية للمدينة وخلق واقع جيوسياسي جديد من أجل السيطرة على الأراضي والتحكم بالتطور والنمو السكاني ومرجعيتها الدينية في كامل أنحاء المدينة، وشاركت في تحقيق هذه الأهداف مختلف المجموعات الاستيطانية، حيث ركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات "الرسمية" الكبيرة في القدس الشرقية في حين دأبت المجموعات الاستيطانية على اختراق "بشكل خفي" الأحياء العربية والمواقع الأثرية داخل وحول البلدة القديمة في إطار مصالحهم السياسية ودوافعهم الدينية والتي تعتقد بعضها بـ "فكرة المسيح المنتظر".

لقد طرحت قضية القدس على طاولة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية– الأمريكية لأول مرة وبشكل "رسمي" خلال مباحثات كامب ديفيد الثانية في شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق حولها، وبقيت قضية القدس في صميم النزاع العربي–الإسرائيلي.

تعتبر قضية القدس من أكثر القضايا تعقيدا والتي ما زالت تنتظر حلا عادلا. وفي الأعوام الأخيرة (نهاية التسعينات) شهد "ملف القدس" تزايدا في طرح إستراتيجيات إسرائيلية (الجيوسياسية) الحثيثة لفرض "سيادتها" الكاملة بدون منازع على القدس. لذلك، فان معايير تقسيم المدينة لتصبح عاصمتين لدولتين والتي اقترحها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نهاية مفاوضات كامب ديفيد في كانون أول (ديسمبر) عام ٢٠٠٠ بقوله: "ما هو عربي يجب أن يصبح فلسطينيا" "وما هو يهودي يجب أن يصبح إسرائيليا" أصبحت أطروحة نظرية بدون إمكانية واقعية لتطبيقها على أرض الواقع!.

هذا وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر انابوليس في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، تسارعاً في حركة البناء الإسرائيلية بشكل كبير داخل وخارج حدود المدينة – وتم ذلك بالتعاون الوثيق ما بين الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الاستيطانية. ومن مجموع ما يقرب من (٤٧٠,٠٠٠) مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك ما نسبته ٤٠٪ منهم – أو ١٩٠,٠٠٠ مستوطن – يعيشون حاليا في القدس الشرقية، وهناك ما يقرب من ٩٦,٠٠٠ مستوطن إضافي ممن يعيشون في مستوطنات حول القدس. ويظهر تقرير صادر عن حركة السلام الآن في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٩ أن إسرائيل تخطط لبناء (٥,٧٢٢) وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقارير أعدتها حركة السلام الآن مؤخرا إلى وجود ما يقرب من (٢,٠٠٠) مستوطن يعيشون حاليا في بؤر استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية داخل القدس الشرقية.

إن هذه النشرة الخاصة تقدم عرضاً للخطط والسياسات والممارسات الإسرائيلية الحالية في القدس، وتشرح عبر الحقائق والأرقام المنهج والأدوات التي تستخدمها إسرائيل لتعزيز سطوتها وسيطرتها على المدينة. وتبين هذه النشرة كيف أن إسرائيل تحاول إخراج واستثناء القدس من أية مفاوضات نهائية من اجل استحالة

"تقسيم" المدينة طبقا لأية خطوط، مما يعيق أية محاولات فلسطينية للمحافظة على المدينة العربية أو تطويرها لتصبح عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة.

وتركز هذه النشرة على المواضيع المرتبطة بالمستوطنات/ المستعمرات مع الإشارة إلى جهود إسرائيل المستمرة في تعطيل أو تشويه المحاولات الدبلوماسية أو المواقف السياسية للعديد من الأطراف الدولية والإقليمية الساعية لطرح حلول للصراع، وتستمر إسرائيل في سياسات التمييز التي تصعدها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فيما يتعلق بحقوق المواطنة الإقامة والعمل والتنقل والسكن، ونظام الإغلاق والتصاريح، بالإضافة إلى هدم المنازل واستكمال طوق الجدار الفاصل داخل وحول المدينة.

محتويات النشرة

البلدة القديمة ٢

محيط البلدة القديمة ومنطقة "الحوض المقدس" / "الحوض التاريخي" ٥

منطقة "الحوض المقدس" / "الحوض التاريخي" خارج البلدة القديمة ٩

بناء مستعمرات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة داخل حدود البلدية ١١

خريطة إجمالية ١٢

المشروع الاستيطاني خارج الحدود البلدية ("القدس الكبرى") ١٦

سياسات وخطط أخرى ١٩

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس

البلدة القديمة

نفذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ وبشكل ممنهج ومتواصل سياسة محاصرة المراكز السكنية الفلسطينية في القدس بأطواق استيطان يهودية. وقد شهدت البلدة القديمة ومحيطها المباشر تزايداً كبيراً في الدعم الحكومي لنشاطات المجموعات الاستيطانية المتطرفة، مثل مجموعة "**العاد**" (التي تركز على منطقة حي سلوان)، وحركة "**عطيريت كوهانيم**" (التي تركز على البلدة القديمة وتسعى أيضا لإعادة بناء "الهيكل" في مكان المسجد الأقصى المبارك)، ومجموعتي "**حي فيكاييم**" و"**أمانا**"، حيث تتمتع كل هذه المجموعات بدعم جماهيري يهودي واسع فيما يتعلق بجهودهم للسيطرة على أكبر قدر من الممتلكات الفلسطينية.

يسيطر المستوطنون اليهود حاليا ويقيموا في مواقع استولوا عليها مؤخرا كما يخططوا لاحتلال مواقع في المناطق التالية: "**الحي الإسلامي**" في البلدة القديمة، بما يتضمن منطقة "**برج اللقلق**" بالقرب من باب الساهرة، و"**حارة النصارى**" (دير مار يوحنا/ "**نيئوت داوود**" وفندقي البتراء والامبريال الجديد في ميدان عمر بن الخطاب داخل باب الخليل)، و"**مدينة داوود**" وحي **البستان في سلوان**، "**بيت أوروت**" في جبل الزيتون، وحي **المصرارة** (بين باب العامود وشارع الأنبياء حيث يسيطر المستوطنون اليهود على عقارين). وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من (٩٠٠) مستوطن (أكثر من نصفهم من طلبة المدارس الدينية اليهودية) في الحي الإسلامي وحارة النصارى في البلدة القديمة فقط حيث يسيطر هؤلاء على (٧٥) إلى (٨٠) منزلاً أو مجمعاً. وبعض هذه المنازل تحتوي على مدارس دينية يهودية ومراكز تعليم التوراة ومعاهد تلمودية. (حركة السلام الآن، أيار (مايو) ٢٠٠٩).

وطبقا لمصادر وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، يوجد حاليا ما يقرب من (٧٥) عائلة و(٦٠٠) طالب تابع للمدارس الدينية اليهودية في جيوب استيطانية في البلدة القديمة خارج منطقة "حارة اليهود/ حارة الشرف"، وهناك مخططات قيد التنفيذ لبناء مستوطنة كبيرة جديدة (٣٥ وحدة سكنية) داخل الحي الإسلامي. (تقرير رؤساء البعثات الاتحاد الأوروبي حول القدس الشرقية، آذار (مارس) ٢٠٠٩).

لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بجعل السيطرة كأمر واقع على **حديقة عامة "وطنية"** كبيرة تحيط البلدة القديمة من الحدود الجنوبية والشرقية، بما فيها المواقع الدينية والتاريخية إلى سيطرة **حركة العاد** (في العام ٢٠٠٢ من خلال قرار سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية). وهناك خطط لنقل السيطرة على **حديقة عامة "وطنية"** أخرى شمال شرق البلدة القديمة إلى متطرفين يهود. وفي العام ٢٠٠٦، تم تسليم مشروع إلى حركة **عطيريت كوهانيم** بتمويل مشترك من قبل وزارة البنى التحتية الإسرائيلية من أموال كانت وضعت جانبا لإعادة تأهيل المحاجر. وكان المشروع يهدف إلى "إعادة ترميم **محجر**" قديم يرجع تاريخه إلى ٣,٠٠٠ عام كان يمتد الى مسافة ٢٨٠ متر تحت البلدة القديمة، من باب الساهرة باتجاه الحرم الشريف ولتحويله إلى موقع سياحي (الأمريكان من أجل السلام الآن، "المعركة على البلدة القديمة في القدس و"الحوض المقدس"، المستوطنات تحت المجهر، المجلد الثاني، رقم ٨، أيار (مايو) ٢٠٠٦).

وفي هذا السياق، فان حقيقة كون (ايفياتار كوهين)، مدير مركز الزوار في مقر حركة "**العاد**"، يتولى شخصياً مهام مدير سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية في محافظة القدس يفسر الكثير في هذا المجال. ففي شهر أيار (مايو) ٢٠٠٩، كشفت منظمة "**عير عميم**" خطة حكومية "سرية" – عبر سلطة تطوير القدس بالتعاون مع المنظمات الاستيطانية – تتحدث عن إقامة تسع حدائق ومواقع سياحية ومسارات حول البلدة القديمة بهدف تعزيز السيطرة على تلك المنطقة. وتعتبر هذه الخطة جزءا من قرار رقم ٤٠٩٠ ("تحديد الأولويات: تعزيز السيطرة على مدينة القدس") والذي كان قد اقر من قبل المجلس الوزاري خلال حكومة أرئيل

شارون من أجل تغيير الوضع الجيوسياسي القائم، وقررت الحكومة الاسرائيلية تخصيص مبلغ إجمالي يصل إلى (٤٨٠) مليون شيكل إسرائيلي جديد (في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣) لتطوير حوض البلدة القديمة ومنطقة جبل الزيتون.

إضافة إلى ذلك، هناك عمليات تنقيب جارية في **نفق الحائط الغربي** تحت مبنى الحرم الشريف، الأمر الذي ألحق أضراراً في العديد من الممتلكات المجاورة – بما فيها مكتب هيئة الأوقاف الإسلامية، رباط الكرد، المدرستين العثمانية والتنكزية التاريخيتين – مما أدى في شهر شباط (فبراير) من عام ٢٠٠٩ إلى انهيار مدرسة تابعة للأمم المتحدة وإصابة ١٧ تلميذاً بجراح. وتستمر الأعمال أيضا لبناء **نفق** بطول (١٠٠) متر من منطقة **حمام العين** (الحي الإسلامي) باتجاه مبنى المسجد الأقصى. وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨، تم افتتاح كنيس "**أوهيل يتسحاق**" في نفس المنطقة، وسيتم ربط الكنيس بشبكة الأنفاق.

❖ الحرم الشريف وحي المغاربة

إن المنطقة التي تقع فيها وبشكل متواصل وتثير أزمات وصدامات "وتحديات" مجابهة هي **منطقة الحرم الشريف** وقد أيقظت وألهبت الكثير من المشاعر الدينية على مر العصور في تاريخ القدس. ويعتبر **الحرم الشريف** بمساحة (٣٦) فداناً ثالث أقدس مقام ديني في الإسلام. وبقي الحرم الشريف القبلة الأولى للمسلمين لمدة (١٦) شهرا ويتألف من جدران ومآذن تشكل حدود المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة بهية الهيئة، والمدارس الإسلامية التاريخية، والمحاريب والمنابر الغربية، وقاعات الصلاة السفلية، والينابيع، والحدائق والمبنى في القسم الجنوبي الأقصى (الذي يشار إليه بشكل خاطئ بالمسجد الأقصى) وقباب ومنشآت عديدة أخرى، مثل القبة النحوية التي تحتوي على مكاتب قاضي القضاة. ويعتقد بعض اليهود أن في هذه المنطقة موقع الهيكل الأول (الذي دمر حوالي عام ٥٨٧ ما قبل الميلاد) والهيكل الثاني (الذي دمر في العام ٧٠ بعد الميلاد) في القدس، بالإضافة إلى ما يراد له أن يصبح موقع الهيكل الثالث والأخير الذي تسعى المدارس الفكرية اليهودية الدينية المختلفة الى بناءه، وتسمى هذه المنطقة "جبل الهيكل".

هذا وشهدت منطقة **حائط البراق الشريف** مواجهات وصدامات بين اليهود والمسلمين منذ القرن التاسع عشر وتتواصل هذه الصدامات بين الحين والآخر حتى يومنا هذا. كما تصاعدت التوترات في العقود الماضية وأدت إلى العديد من الأزمات السياسية والمواجهات الجماهيرية العنيفة. وتضمنت هذه المواجهات، من بين أمور أخرى، احداث الاضطرابات في العام ١٩٢٩ والتي نشأت بسبب نزاع حول ترتيبات الصلاة عند **حائط البراق الشريف**، وقد عملت إسرائيل على تدمير **حي المغاربة** بأكمله وتوسيع الساحات أمام **حائط البراق** والبدء بسلسلة حفريات وتغيرات في المكان منذ الأسبوع الأول من حرب حزيران (يونيه)

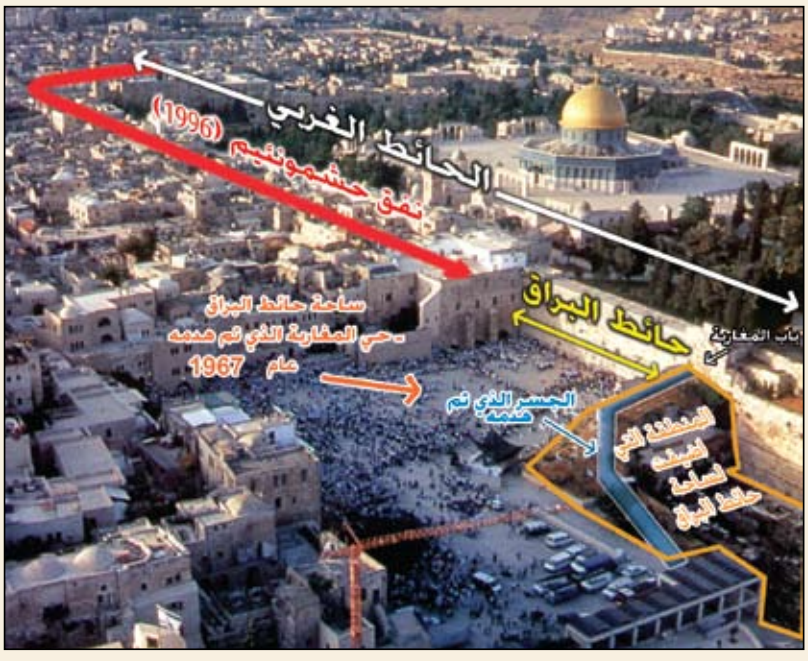

حائط البراق يشكل جزءا من مبنى المسجد الأقصى. وهو من المواقع المقدسة للمسلمين الذين يؤمنون أن الله أسرى بالنبي محمد (ص) في رحلة ليلة الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في القدس (الإسراء والمعراج). فيما يشير اليهود إلى الحائط بأنه "الكوتيل" أو "حائط المبكى"، وهي إشارة مباشرة إلى حداد اليهود على دمار الهيكل. ويفضل اليهود أيضا ان يشيروا إليه باسم الحائط الغربي – بالرغم من انه يشكل جزءاً فقط من الحائط الغربي الكامل لمبنى المسجد الأقصى المبارك – مع الادعاء بان المنطقة بأكملها كانت في يوم ما جزءاً من الهيكل الثاني المدمر.

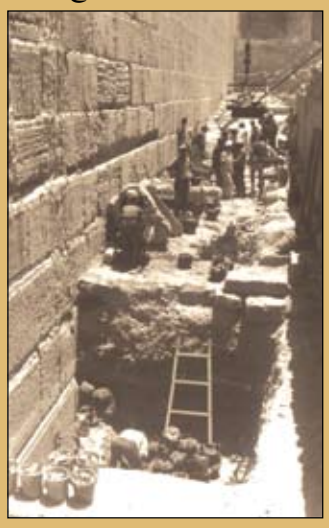
الحفريات الاسرائيلية عند حائط البراق (١٩٦٨)

وقد منعت ترتيبات إدارية "عثمانية للمحافظة على الأمر الواقع" في منتصف القرن الثامن عشر أي بناء أو تغييرات في المواقع الدينية المقدسة (في بداية الأمر كانت تنطبق على المواقع الدينية المسيحية) وتم توسيعها لاحقا من قبل سلطات الانتداب البريطاني (١٩٢٢ – ١٩٤٧) لتشمل حائط البراق في القدس وقبر راحيل على أطراف مدينة بيت لحم. وكان من المتوقع اندلاع صدامات بين المسلمين واليهود حول حرية الوصول إلى حائط البراق وقد حصلت وتصاعدت تلك الصدامات في شهر آب (أغسطس) من عام ١٩٢٩. وقد أجمعت لجنة التحقيق البريطانية التي تشكلت بعد تلك الحوادث ومن خلال استنتاجات قدمتها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠ إلى انه وبالرغم من توفير حرية وصول اليهود إلى الحائط وممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، إلا أن ملكية الحائط والرصيف مقابل حي المغاربة المحاذي له تعود إلى المسلمين وهي جزء من المسجد الأقصى المبارك وتؤكد ان حق ملكية الحائط تعود للمسلمين.

عام ١٩٦٧، ثم كانت الاضطرابات في عام ١٩٦٩ التي أعقبت المحاولة من قبل سائح يهودي استرالي بإضرام النار في المسجد الأقصى المبارك، ثم جاءت مذبحة الأقصى في العام ١٩٩٠ والتي وقعت بعد أن حاولت مجموعة من اليهود المتطرفين وضع "حجر أساس" لما يراد أن يكون منها "الهيكل"، ثم المجابهات والإضطرابات التي أعقبت افتتاح "**نفق حشمونئيم**" من قبل حكومة نتنياهو في العام ١٩٩٦، واندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠٠ التي اندلعت شرارتها بعد الزيارة الاستفزازية من قبل أرييل شارون إلى ساحات الحرم الشريف.

وفي الفترة الأخيرة، شكلت أعمال التنقيب التي بدأتها حكومة إسرائيل في شباط (فبراير) ٢٠٠٧ بالقرب من حائط البراق الشريف بمحاذاة الحرم القدسي الشريف خطوة مشؤومة أخرى من جانب إسرائيل "لتهويد" القدس. وقد جاءت أعمال التدمير/ وإعادة البناء في جسر المشاة التاريخي الذي يصل طوله إلى (٧٥) متراً تقريبا لربط حي المغاربة **بباب المغاربة** ليثير غضب الفلسطينيين والمسلمين في مختلف أنحاء العالم. وتعود أسباب ذلك لاستمرار سيطرة واستخدام السلطات الاسرائيلية منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ لبوابة باب المغاربة كنقطة دخول رئيسية لمختلف المجموعات اليهودية و "الزوار" القادمين من خلال الجهات الإسرائيلية إلى ساحات المسجد الأقصى المبارك.

باب المغاربة، وهي بوابة تؤدي إلى الحرم القدسي الشريف وجهتها إلى الغرب ومغلقة أمام الفلسطينيين وتخضع للسيطرة الإسرائيلية المطلقة منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧، في حين بقيت كافة البوابات الأخرى إلى ساحات ومباني الحرم الشريف مفتوحة أمام المسلمين بإدارة الأوقاف الإسلامية (إلا أن تنظيم الدخول يتم من قبل الشرطة الإسرائيلية). وبعد انهيار الحائط الشمالي من **الممر** إلى البوابة في بداية عام ٢٠٠٤، تم بناء جسر خشبي مؤقت في شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٥، وبدأت السلطات الإسرائيلية بالتخطيط لبناء ممر جديد.

الحفريات الاسرائيلية عند باب المغاربة

وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، أقر رئيس الوزراء أيهود أولمرت خطة عمليات التنقيب عن الآثار على الممر، والتي بدأت بعد شهر تقريبا من إقرار الخطة. وأقرت لجنة البلدية اللوائية للبناء والتخطيط بناء الجسر في أيار (مايو) ٢٠٠٨ (أنظر الخريطة)

تم بناء **حي المغاربة** (حارة المغاربة أو حارة الشرف) في البداية قبل ما يقرب من ٧٠٠ عام من قبل الأيوبيين والمماليك. وبعد احتلال البلدة القديمة في حزيران (يونيه) من عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بهدم الحي بأكمله – الذي كان يوفر مساكن إلى ٦٥٠ شخصاً، وانتقل معظمهم إلى مخيم شعفاط للاجئين. وبعد ذلك قامت إسرائيل بتوسيع منطقة صغيرة بمساحة ١٢٠ متراً مربعاً مقابل حائط البراق/ حائط المبكى، حيث كان يسمح لليهود بالصلاة منذ القرن السادس عشر في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، إلى ميدان عام بمساحة ٢٠,٠٠٠ متر مربع.

ساحة حائط البراق قبل (الى اليسار) وبعد (الى اليمين) الهدم.

❖ برج اللقلق ومواقع أخرى

وتعتبر منطقة برج اللقلق (برج ستورك) موقع آخر يهدده عدوان إسرائيلي، وقد بدأ "الصراع" والمجابهة فيما بين المواطنين الفلسطينيين والمؤسسات "الرسمية" والاستيطانية الإسرائيلية وذلك في موقع الزاوية الشمالية الشرقية من البلدة القديمة بالقرب من باب الساهرة حيث أقرت بلدية القدس الغربية في شهر تموز(يوليو) ٢٠٠٥ مشروع مخطط بلدي لبناء (٢١) وحدة سكنية وكنيس على موقع بمساحة ٣,٨ دونم. وقد تم هدم ما يزيد عن عشرة مبان في تلك المنطقة حتى الآن (٢٠٠٩)، بما في ذلك وحدات سكنية ومركز لذوي الاحتياجات الخاصة كمرحلة تحضيرية لتنفيذ الخطة الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا حقوقياً وتقنيا وهندسيا لتعليمات البناء في البلدة القديمة حيث أن منطقة برج اللقلق تصنف موقعاً أثرياً بالإضافة إلى أنها "منطقة خضراء" حيث تمنع كافة أشكال البناء فيها. (أنظر الخريطة).

وتسيطر إدارة أراضي إسرائيل على ١,٩ دونم (أملاك غائبين) من قطع الأراضي المعنية في حين تسيطر شركة "**هيمانوتا المحدودة**"، فرع من الصندوق القومي اليهودي، (١,٣) دونم حيث أشارت التقارير إلى "شرائها" بشكل خاص من الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية البيضاء في العام ١٩٨٢. وينتظر المشروع الإقرار والموافقة عليه من قبل لجنة التخطيط اللوائية التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية. وتم الكشف عن الخطة لأول مرة في العام ١٩٩٠ من قبل وزير الإسكان حينها أرييل شارون الذي أعلن مشروعه لبناء (٢٠٠) وحدة سكنية في الموقع. كما تم اقرار مخطط آخر خلال تسلم بنيامين نتنياهو منصب رئاسة الوزراء اشتمل على

برج اللقلق من الخارج

بناء مدرسة دينية تضم ستة طوابق، ومواقف للمركبات ونفقين تحت الأرض. وفي شهر أيار (مايو) ١٩٩٨، وضع مستوطنون من جمعية "**عطيريت كوهانيم**" – بحماية الجنود الإسرائيليين – حجر الأساس للمستوطنة الجديدة وأحضروا منازل متنقلة إلى المنطقة. لكن وبسبب اندلاع المواجهات مع الفلسطينيين، توقفت الحكومة الإسرائيلية عن العملية في شهر حزيران (يونيه) ١٩٩٨، وقامت "بتعويض" المستوطنين عبر السماح بأعمال تنقيب في الموقع. ولسخرية القدر، فان الأعمال التي قامت بها وزارتي البنى التحتية والآثار (الإسرائيلية) كشفت حجارة الجدران لمبان تشكل حياً عربياً يعود تاريخه إلى القرن السابع الميلادي خلال فترة الدلة الاموية.

هذا وتهدف الخطة الإسرائيلية في نهاية المطاف إلى إضافة موطئ قدم، تواجد يهودي جديد داخل البلدة القديمة. ويتضمن جزءاً منها توسيع "جيب" مجاور حيث تعيش عائلتين يهوديتين في منزلين مع سقف من القرميد بمحاذاة منزل عائلة القراعين الفلسطينية التي حرمت ومنعت من الحصول على "تصريح" إسرائيلي لبناء طابق ثان من أجل استيعاب أفراد الأسرة.
وتمثلت الخطوة الأخرى لتعزيز الوجود اليهودي في المنطقة إلى "إعادة افتتاح" كنيس "**أوهيل يتسحاق**" في البلدة القديمة بين باب القطانين وباب السلسلة ويبعد حوالي (٨٠) متراً عن الحرم الشريف في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨.

ويعود تاريخ اقامة مبنى **الكنيس** الى بداية القرن العشرين على أراض ابتاعها يهود هنغاريون من عائلة الخالدي، ولاحقا هجرت مجموعة "شومري هاخوموت" المتطرفة (أمناء الأسوار) الكنيس في العام ١٩٣٨ في فترة اندلاع الاضطرابات بين الفلسطينيين واليهود. وفي وقت لاحق وخلال الفترة ١٩٤٧-١٩٦٧ قامت الإدارة الأردنية بهدم الكنيس، لكن بعد العام ١٩٦٧ قامت (شيرنا موسكوفيتش)، زوجة المليونير الأمريكي اليهودي (ايرفينغ موسكوفيتش) الذي يقوم بتمويل المجموعات الاستيطانية اليهودية "بشراء" و "تملك" المبنى، فقد اشترى موسكوفيتش حقوق التصرف في المبنى من مجموعة "**شومري هاخوموت**" في بداية التسعينيات، وقام بتمويل إعادة اعمار وتأثيث الكنيس. وفي العام ٢٠٠٤، بدأت سلطة الآثار الإسرائيلية بالتنقيب تحت الكنيس بهدف إقامة نفق تحت الأرض يربط أنفاق الحائط الغربي بالكنيس.

ومن خلال التركيز على نشاطاتهم في البلدة القديمة، وما يسمى بمنطقة "الحوض المقدس"، ويحاول المستوطنون تشكيل سلسلة "طوق" من المستوطنات التي لتحيط في نهاية المطاف منطقة الحرم الشريف.

مصطلح ومفهوم "**الحوض المقدس**" (يشار إليه في بعض الأحيان بالحوض التاريخي) طرحت المصطلح إسرائيل لأول مرة خلال مفاوضات كامب ديفيد في شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠، واستمر التعامل بهذه التسمية الاسرائيلية "الدينية" خلال محادثات طابا في بداية عام ٢٠٠١. وينطبق هذا المفهوم على المنطقة التي تضم البلدة القديمة من القدس والأحياء الملاصقة لها – جبل الزيتون (الطور)، جبل صهيون، سلوان / مدينة داوود، وادي الحلوة / واد الجوز، ومنطقة قبر الصديق شمعون في الشيخ جراح – حيث يمكن للمرء أن يجد أماكن تعتبر "مقدسة" لليهود، والمسلمين والمسيحيين. وكانت الفكرة تتعلق بإقامة إدارة خاصة (دولية) للمنطقة تكون مهمتها الحفاظ على النظام وضمان حرية العبادة والوصول إلى المواقع المقدسة. وقد قاوم ورفض الفلسطينيون هذا المقترح حيث اعتبروه محاولة أخرى من جانب إسرائيل لادعاء "السيادة" في منطقة عربية تعيش فيها أغلبية فلسطينية – وطبقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة – تعتبر أراضي محتلة. وقد طالب الفلسطينيون بحقوقهم في السيادة على تلك المنطقة.

محيط البلدة القديمة ومنطقة "الحوض المقدس" - "الحوض التاريخي"

كانت مناطق احياء الشيخ جراح، سلوان، واد الجوز، وجبل سكوبس وما زالت هدفا للنشاطات الاستعمارية (الاستيطانية) الصهيونية منذ عهد الانتداب البريطاني؛ عندما بدأت المجموعات الصهيونية ببناء مجمع الجامعة العبرية على جبل سكوبس عام ١٩٢٥. وبالإضافة إلى النشاطات الاستعمارية (الاستيطانية) المرتبطة بتلك المناطق، وأقيم عدد من المشاريع برعاية إسرائيلية رسمية على مر السنين. وتضمنت هذه المشاريع بناء مبان حكومية إسرائيلية، ومقرات الشرطة، ومباني الجامعة العبرية، ومستوطنة التلة الفرنسية المجاورة. وطبقاً لبيانات من منظمة "**عير عميم**"، يعيش الآن ما يقرب من (٢,٥٠٠) إسرائيلي في منطقة "الحوض المقدس" والبلدة القديمة خارج حارة اليهود،/ حارة الشرف منهم ما يقرب من (٤٠٠) إسرائيلي في مدينة داوود وعدد مماثل في منطقة حي رأس العامود.

❖ الشيخ جراح

كرم المفتي / فندق شبرد

هناك خطط قيد التنفيذ حاليا لتوسيع مشروع المخطط البلدي الإسرائيلي رقم (٢٥٩١) للعام ١٩٨٤ (بناء ٢٠ وحدة سكنية)، وإقامة مستوطنة يهودية جديدة

كرم المفتي / فندق شبرد

في حي الشيخ جراح، بما يتضمن (٩٠) شقة، وكنيس وروضة أطفال (مشروع مخطط بلدي رقم ١١٥٣٦) على أرض **كرم المفتي** والخاصة بفندق شبرد. وتم تقديم طلب بناء لهذا الهدف في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥. وتعرف هذه المنطقة باسم **كرم المفتي** لأن ملكيتها تعود لمفتي القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني منذ العشرينات في القرن الماضي قبل أن يسيطر عليها الإسرائيليون في العام ١٩٦٧ (بالرغم من حقيقة أن ورثة (المفتي) المالك الحقيقي للأرض ما زالوا على قيد الحياة ويقيمون بشكل دائم وقانوني في القدس، بالإضافة الى أن المبنى كان يشغل كفندق منذ العام ١٩٤٥). ومن الواضح أن المليونير اليهودي (ايرفينغ موسكوفيتش) اشترى الأرض من حارس "أملاك الغائبين" الإسرائيلي في العام ١٩٨٥ (هآرتس، ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥). ولاحقا تم تأجير الأرض والمبنى إلى شرطة حرس الحدود الإسرائيلية، وتدار حاليا من قبل (موسكوفيتش)، وجمعية "**عطيريت كوهانيم**" **وشركة C&M** للعقارات. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠٠٦، أوصت اللجنة الإسرائيلية لحماية المواقع التاريخية بهدم مبنى الفندق بحجة انه لا يتمتع بأية قيمة أثرية خاصة.

ارض كرم المفتي

وتمتد أرض كرم المفتي تحت مجمع الفندق على مساحة (٣٠) دونماً من الأرض (تعرف أيضا بحقل المفتي أو باللغة العبرية "**كيريم همفتي**") بمساحة إضافية تصل إلى (١١٠) دونمات أسفل الجبل، وهي مزروعة بشكل أساسي بأشجار الزيتون، باتجاه موقع المبنى الجديد لوزارة الداخلية الإسرائيلية (التي كانت مخصصة في الأصل أن تكون مدرسة إناث فلسطينية) على أطراف المنطقة الصناعية في "واد الجوز". وتعمل إدارة أراضي إسرائيل بالتعاون مع جمعية "**عطيريت كوهانيم**" لبسط السيطرة على الأرض وتحويلها إلى الجمعية بدون طرح مناقصة، كما ذكر في المذكرة التي قدمت في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٧ إلى المحكمة العليا من قبل أصحاب الأرض الفلسطينيين، وشركة الفنادق العربية. وقامت إدارة أراضي إسرائيل بتوقيع عقد مع جمعية "**عطيريت كوهانيم**" من أجل "العمل الزراعي" في الأرض بالرغم من عدم وجود خبرة للجمعية في هذا المجال، ويبدو أن الأرض التي قامت إدارة أراضي إسرائيلي بتأجيرها لا تمتلكها، وتقر وزارة الداخلية أن أصحاب الأرض الفلسطينيين "لهم مصلحة في هذه الأرض". وفي شهر آذار (مارس) ٢٠٠٧، وبعد (٤٠) عاما من إعلان النوايا للقيام بذلك، قامت حكومة إسرائيل بمصادرة الأرض رسميا بناءًا على طلب من إدارة أراضي إسرائيل. وقام وزير المالية السابق (أبراهام هيرشون) بالتوقيع على الخطة لمصادرة العقار تحت حجة "امتلاك الأرض لاحتياجات عامة" (هآرتس ٢٠ آب (أغسطس) ٢٠٠٧)، وبذلك تم إعادة تصنيف مكانتها "كمنطقة خضراء" من أجل إفساح المجال أمام إقامة الحي اليهودي المخطط له. وبعد عدة شهور، قامت الحكومة الإسرائيلية بتأجير الأرض إلى جمعية "**عطيريت كوهانيم**". وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، واستجابة لمذكرة قدمت في شهر آب (أغسطس) من قبل جمعية الفنادق العربية تقدمت فيها بالطعن في ملكية الأرض، حددت محكمة العدل العليا شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ موعداً للنظر في القضية، وتم تأجيل الجلسة لاحقا ولم تعقد الجلسة لغاية يومنا هذا.

ويكمن الدافع الأساسي وراء الخطة الإسرائيلية في الرغبة في إقامة الرابط العمراني "المطلوب" بين مبنى الحكومة الإسرائيلية شمال مبنى فندق شبرد، ومنطقة قبر الصديق شمعون إلى الجنوب.

المنطقة الخضراء هي عبارة عن مناطق تقوم بتحديدها السلطات البلدية الإسرائيلية للمساحات المفتوحة، حيث لا يسمح البناء فيها من أجل الحفاظ على حد أدنى من المناطق الخضراء في المدينة. لكن، وفي حالة القدس الشرقية، وبالرغم من "عدم زراعة" أي من "المناطق المفتوحة"، يستخدم مصطلح "المناطق الخضراء" بشكل استراتيجي غالبا من أجل منع وإعاقة التطوير الفلسطيني بالقرب من المستوطنات. وتأتي هذه الخطوة لتقييد البناء الفلسطيني في المدينة، ويمكن لاحقا من الاستيلاء على الأراضي لتوسيع المستوطنات إذا اقتضت الحاجة. ومن الأمثلة الواضحة على المناطق الخضراء التي تحولت إلى مستوطنات: جبل أبو غنيم (هارحوما) وشعفاط (راموت شلومو). وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من ٤٤٪ (بما يتضمن ٦٪ مخصصة للبنية التحتية والخدمات التي تبقى تحت السيطرة البلدية) من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية مصنفة في إطار مخططات التخطيط والتنظيم على أنها أراض خضراء ومناطق مفتوحة. (بيت الشرق، تقرير محدث عن مستوطنات القدس، أيار ٢٠٠٠)

الصديق شمعون / في حي الشيخ جراح

يقال أن قبر **الصدّيق شمعون** "سمعان العادل" وهو كاهن يهودي ذو مكانة رفيعة خلال فترة "الهيكل الثاني" والمنطقة المحيطة به قد "اشتراها" اليهود الذين استقروا هناك حتى العام ١٩٤٨. وقد أعلن عن موقع القبر كمكان "مقدس" يهودي من قبل هيئة الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وفي العام ١٩٥٦، بدأت هيئة الأمم المتحدة والحكومة الأردنية بإسكان (٢٨) عائلة فلسطينية لاجئة على أثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ في تلك المنطقة. وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧، بدأ المستوطنون بادعاء ملكية الأرض، وفي العام ١٩٧٢، نجحت مؤسستان يهوديتان – جمعية اليهود الشرقيين (**فاد سيفاردي هاريديت**) وجمعية **كنيست يسرائيل** – بادعاء ملكية الأرض عبر التزوير وتسجيل الأرض باسميهما لدى مسجل الأراضي الإسرائيلي (ولاحقا قامت المنظمتان ببيع العقار إلى مجموعة **ناحالات شمعون** الاستيطانية).

الصدّيق شمعون: الجانب المحتل من قبل المستوطنين

وفي العام ١٩٨٢، رفعت الأطراف الإسرائيلية التي تدعي ملكية الأرض قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية مطالبة بحقوق الملكية والتصرف ضد (٢٨) عائلة فلسطينية، وتوصل محامي العائلات الفلسطينية (توسيا كوهين) إلى صيغة لمشروع اتفاق مع المستوطنين للإقرار بملكيتهم للأرض مقابل منح العائلات الفلسطينية مكانة المقيمين المحميين (مع مطالبتهم بدفع الإيجار إلى أصحاب الأرض). ورفضت العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح قبول مشروع "الصفقة" أو دفع الإيجار وأعقب ذلك إصدار أول أوامر إخلاء. وكشف المحامي (حسني أبو حسين) الذي تولى القضية لاحقا أن جمعية المستوطنين لم تمتلك الأرض، وطلب من دائرة تسجيل الأراضي إلغاء التسجيل الذي قام به المستوطنون (وحصلت الموافقة على ذلك في العام ٢٠٠٦)، وعلى أن يتم إصدار أمر قضائي لإعادة تسمية الأصحاب الحقيقيين للأرض.

وخلال عهد حكومة بنيامين نتنياهو في العام ١٩٩٦، منحت منطقة **الصدّيق شمعون** "**مكانة حي يهودي جديد**" مما وفر لها فرصة الحصول على كميات كبيرة من التمويل السنوي لخدمات الأمن الخاص. وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨، قام العضو اليميني في الكنيست (الحاخام بيني ايلون) مع طلبة المدارس اليهودية الدينية بدخول الكنيس الذي يقع مباشرة فوق القبر من أجل إعادة ترميم الموقع. واحتج المواطنون الفلسطينيون المحليون على ذلك، لكن السلطات الإسرائيلية لم تستجب لدعواهم، ومنذ شهر كانون الأول(ديسمبر) ١٩٩٨، يتم استخدام الكنيس كمعهد تعليمي متقدم للتوراة (كوليل)، ولتأدية الصلوات أيام السبت بانتظام. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٩٩، قامت جمعية "**مستوطنو صهيون**" بقيادة عضو الكنيست (ايلون) بالسيطرة بشكل غير قانوني على ستة منازل في تلك المنطقة وبعد شهرين انتقل الإسرائيليون لأول مرة إلى المنطقة. وكانت هذه جزء من خطة (ايلون وأرييل شارون) لزرع بؤر استيطانية بين الأحياء الفلسطينية من أجل الوصول إلى واقع تستحيل فيه عملية تقسيم المدينة. وفي العام ١٩٩٩ استولى المستوطنون على جزء من منزل عائلة الكرد التي عاشت في تلك المنطقة منذ عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الحين، "يتشارك" المستوطنون مع المالكين الفلسطينيين المنزل ويدعون أن المنزل بالإضافة الى (٢٧) منزل آخر في الحي هي أملاك يهودية. وتقول العائلات الفلسطينية المعنية أن الأرض تعود إلى عائلة سليمان درويش حجازي.

حي الشيخ جراح – المناطق المهددة

وفي نيسان (ابريل) ٢٠٠٠ اشتبك وقاوم الفلسطينيون محاولة المستوطنين والشرطة الإسرائيلية محاولتهم السيطرة على قطعة ارض أخرى بمساحة (٥) دونمات تعود إلى عائلة أبو جبنة، ويدعي المستوطنون أن كهفا كان يصلي فيه (الحاخام نحمانيدس) يقع في تلك الأرض. وفي شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠، حكمت المحكمة اللوائية في القدس أن الكهف هو **موقع "مقدس" يهودي** وأمرت أصحاب الأرض بإزالة السياج والسماح لليهود بأداء الشعائر الدينية هناك. وفي العام ٢٠٠١، بدأ المستوطنون باحتلال قسم إضافي من منزل عائلة الكرد في حي الشيخ جراح حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أن القسم الإضافي تم تشييده بطريقة غير قانونية. ولجأت عائلة الكرد إلى المحكمة، وتم إصدار أمر قضائي إسرائيلي بإخلاء المستوطنين. وأصدرت قاضي محكمة إسرائيلية أخرى في العام ٢٠٠١ أمر إخلاء لعدد من العائلات الفلسطينية من منازلها، لكن القرار لم يسمح لحركة (**نحالات شمعون**) بالسيطرة على المنازل. وقد قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ انه لم تتمكن جمعية "**فعاد سيفارادي**" أو **عائلة درويش** من إثبات ملكيتهما وأن ادعاءات المستوطنين باطلة، واعتمدت على وثائق مغلوطة، وانه يجب إرجاع العائلات الفلسطينية إلى منازلها لكن السلطات الإسرائيلية لم تنفذ القرار واستمر الصراع على الموقع.

وفي العام ٢٠٠٧، حكمت محكمة إسرائيلية أخرى بإخلاء عائلات المستوطنين من منزل عائلة الكرد لأنها قامت بالبناء بدون تصريح، لكن المستوطنون رفضوا تنفيذ القرار، كما لم تتحرك الشرطة الإسرائيلية لتنفيذ القرار. وبدل ذلك، أصدرت المحكمة العليا حكماً لصالح المستوطنين بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ وينص القرار على طرد عائلة الكرد خلال ٢٤ ساعة. وقد أشعل القرار احتجاجاً رسمياً من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية متسائلة عن قانونية الشروط التي اعتمدت المجموعة الاستيطانية عليها بادعائها شراء الأرض. وفي نهاية المطاف، تم طرد عائلة الكرد، وليس المستوطنين بتاريخ ٩ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٨ بالقوة في خطوة كانت تهدف بشكل واضح إلى التحضير للسيطرة الإسرائيلية على (٢٧) منزلاً مجاوراً (يقيم فيها أكثر من ٥٠٠ نسمة فلسطينية) وللسير قدما في الخطط لإقامة مستوطنة تتضمن (٢٠٠) وحدة سكنية خلال الأشهر الثمانية عشرة القادمة بالقرب من قبر **الصدّيق شمعون** (مخطط الخطة البلدية قرار ١٢٧٠٥ قدم من قبل منظمة "**ناحالات شمعون**" الاستيطانية في أواخر شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨). وستخلق هذه الخطوة تواصلاً سكانياً يهودياً حول البلدة القديمة. وانتقلت عائلة الكرد لتقيم في خيمة مجاورة للأرض، وقد توفي رب العائلة بعد أسبوعين من إخلاء الأسرة من المنزل. وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم الخيمة خمس مرات إلى يومنا هذا. وبتاريخ ١٩ آذار (مارس) ٢٠٠٩، أفادت صحيفة "هآرتس" انه تم الكشف عن وثيقة من الأرشيف العثماني في أنقرة تؤكد أن اليهود لم يشتروا الأرض "المتنازع" عليها، وان الفلسطينيين هم أصحاب الأرض الحقيقيين. لكن لا يتوقع أن تقبل المحاكم الإسرائيلية صحة الوثيقة حيث أظهرت قضية مؤخرا عندما قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٩ وجوب إخلاء عائلتي الغاوي وحنون من منزليهما في الشيخ جراح خلال شهرين ليتم تحويل العقار إلى جمعية "**ناحالات شمعون**".

هدم خيمة الكرد

وفي تطور مرتبط بالقضية، منحت لجنة القدس للبناء والتخطيط الإسرائيلية بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٩ التصريح الأخير إلى مجموعة "**أمانا**" الاستيطانية لبناء مقارها في حي الشيخ جراح. وتعتبر الخطوة غير قانونية لأنه لم يتم الإعلان عن مناقصة للبناء. وتقدم المواطنون الفلسطينيون المقيمون في الجوار و ادارة المستشفى الفرنسي باعتراض أمام لجنة التخطيط ضد المخطط لبناء مبنى من ثلاثة طوابق بالقرب من المستشفى الفرنسي مقابل المقر المركزي للشرطة الاسرائيلية (حركة السلام الآن، مبنى المستوطنين في القدس الشرقية يتسلم تصريح البناء النهائي، نيسان (ابريل) ٢٠٠٩). (أنظر أيضا خريطة الأقمار الصناعية)

مبنى غلاسمان

وقد تم تسييج بقعة أرض خالية تبعد بضعة أمتار عن موقع (**الصدّيق شمعون**) مقابل فندق (شجرة الزيتون) وأمام مركز (الحياة الطبي) قبل فترة وجيزة، وكتب على لوحة إعلانات "**مبنى ماكس وجيانا غلاسمان**" عند مدخل الارض. ومن الواضح أن هناك مخططاً اسرائيلياً لبناء مركز مؤتمرات اسرائيلي في الموقع.

❖ حي واد الجوز

كما أقرت لجنة القدس للتخطيط والبناء الإسرائيلية خطة أخرى لتوسيع الوجود اليهودي في القدس الشرقية بتاريخ ٢ حزيران (يونيه) ٢٠٠٩. والموقع قيد البحث والتخطيط قريب من الزاوية الشرقية الشمالية للبلدة القديمة بمحاذاة الشارع الذي يؤدي إلى حي الصوانة ويطل على حي (جبل الزيتون) و حي (واد الجوز). والخطة هي جزء من خطة هيكلية كبرى للبلدة القديمة تستهدف تدمير السوق الفلسطيني المركزي للخضار (المعروف محليا بسوق الحسبة) وبناء مجمع يتكون من تسعة طوابق وفندق مكون من (٢٠٠) غرفة ومركز تجاري في مكان الموقع. ومن الواضح انه سيعرض على أصحاب المحال التجارية الفلسطينية "فرصة" لاستئجار مساحات في المجمع الجديد، لكنه من غير المحتمل أن يتمكنوا من تحمل نفقات وتكاليف الإيجار والضرائب. وسيتضمن تنفيذ الخطة الإسرائيلية التي قدمت "للاعتراضات" العامة أيضا تدمير روضة أطفال فلسطينية. وتعتبر قطعة الأرض جزءاً من المنطقة المحتلة لكنها "بتصرف/ مملوكة" من قبل بلدية القدس، وقد صنفت البقعة كمساحة مفتوحة/ عامة، أما الجهة المنفذة للمشروع فهي "سلطة تطوير القدس الاسرائيلية".

جزء من واد الجوز مع منطقة الفندق المخطط لتشيده

❖ حي سلوان

يمتد حي سلوان الفلسطيني من الزاوية الجنوبية الشرقية من البلدة القديمة في القدس باتجاه وادي حلوة (المشار إليه على الخرائط الإسرائيلية باسم واد الجوز) ويسير بين المنحدرات المكتظة بالسكان بين حي جبل الزيتون وحي جبل صهيون، وينحدر عبر الصحراء على طول منحدرات حي جبل المكبر. وتعتبر منطقة حي سلوان بؤرة للمواجهات حيث الصراع على الأراضي والمباني والوجود يشتد في ظل وجود ما يقرب من (٤٠٠) مستوطن وسط ما يقرب من (٥٠,٠٠٠) نسمة من المواطنين الفلسطينيين.

وقد تم "شراء" قطع كبيرة من الأراضي في هذه المنطقة – التي استولت إسرائيل عليها بشكل غير قانوني بعد حرب العام ١٩٦٧ – في العام ١٩٢٠ من قبل (البارون دي روتشيلد) ولاحقا نقلت إدارة الأراضي الى الصندوق القومي اليهودي الذي ساعد منذ تلك الفترات المجموعات الاستيطانية في جهودها للسيطرة على تلك المنطقة. وتسيطر مجموعة "**العاد**" الآن على ما يزيد عن (٥٥٪) من مساحة الأرض. وتجدر الإشارة هنا إلى التحقيق الحكومي في العام ١٩٩٢ (لجنة كلوغمان، سميت بهذا الاسم إشارة إلى رئيس اللجنة، المدير العام في وزارة العدل حاييم كلوغمان) وجد أن المجموعات الاستيطانية، بما فيها مجموعة "**العاد**"، سيطرت واستولت على الممتلكات الفلسطينية من خلال استخدام وثائق مزورة بصورة متكررة، وأساءت استخدام القانون الإسرائيلي الذي يحكم ممتلكات الغائبين مع نقل وتحويل عشرات ملايين الشواكل من الأموال العامة من قبل المؤسسات الحكومية الى مشروع بدون أي إشراف "رسمي".

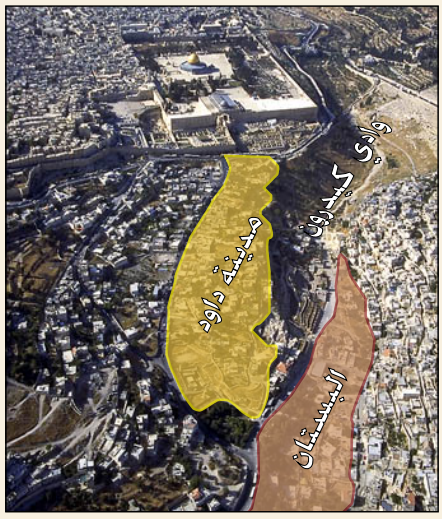

وتقترح المخططات التفصيلية الإسرائيلية تطوير قرية أثرية مكان المنازل الفلسطينية في حي سلوان (المشار إليها من قبل الإسرائيليين باسم "مدينة داوود" أو "عير دافيد"). وتدعي مجموعة "**العاد**" الاستيطانية التي احتلت أول منزلين في سلوان في العام ١٩٩١ أنها سيطرت على ما يزيد عن ٥٥٪ من منطقة "مدينة داوود".

وتستمر مجموعة "**العاد**" بتوسيع نشاطاتها، وتشدد من قبضتها على حي سلوان حيث تعمل هذه الجمعية كجسم شبه حكومي يسيطر على تجارة السياحة في المنطقة، بالإضافة إلى التمتع بالسلطة الكاملة على النشاطات الأثرية. وفي العام ٢٠٠٧ بدأ المستوطنون بأعمال تنقيب غير قانونية وغير مرخصة لكشف ما يبدو انه طريق يعود إلى عهد هيرودوس. وبتاريخ ١٥ كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠٠٨، سيطرت (١١) عائلة من المستوطنين بحماية القوات الإسرائيلية على (١١) منزل في منطقة حي وادي حلوة. وزاد عدد المنازل المسيطر عليها في سلوان إلى ما يزيد عن (٤٠) منزل وارتفع عدد عائلات المستوطنين إلى (٧٠) عائلة. وفي أيار (مايو) من عام ٢٠٠٨، بدأت بلدية القدس الغربية عملية إقرار خطة قدمتها **جمعية العاد** لإقامة مجمع إسكاني جديد (بما يتضمن (١٠) شقق، وكنيس، وروضة أطفال، ومكتبة وموقف للمركبات تحت الأرض) عند مدخل حي سلوان (المعروف باسم موقع جيفعاتي). وقطعة الأرض قيد البحث هنا تبعد (٢٠٠) متر عن أسوار البلدة القديمة في حي وادي حلوة وتمتلكها سلطة أراضي إسرائيل التي قامت بتأجيرها إلى جمعية "**العاد**". (انظر الخريطة)

بتاريخ ٣٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، رفضت محكمة القدس الإسرائيلية اللوائية التماساً من قبل مستوطنين من التيار اليميني وأمرتهم بالإخلاء الفوري لمبنى مكون من سبعة طوابق يطلقون عليه اسم "**بيت يهوناتان**" في قلب (حي سلوان) الذي شيدته جمعية "**عطيرت كوهانيم**" بشكل غير قانوني، لكن المبنى لم يهدم حتى الآن.

حي سلوان – منطقة البستان

وتركز المجموعات اليمينية أيضا على مجمل (حي البستان) في حي سلوان (الذي يطلق اليهود عليه اسم "**ايميك هاميليخ** أو "وادي الملك") حيث يوجد (٨٨) منزلا تؤوي ما يقرب من (١,٠٠٠) فلسطيني، وهي مهددة بالهدم بحجة أن المنطقة مصنفة كمنطقة خضراء، وبناء منطقة "يمنع ويحظر" فيها عمليات البناء. وبتاريخ ٢٢ شباط (فبراير)٢٠٠٩ سلمت بلدية القدس الغربية أوامر هدم إلى الفلسطينيين المقيمين وطلبت منهم إخلاء المنازل خلال (٧٢) ساعة لأنهم قاموا بالبناء بدون الحصول على "التصاريح المناسبة". ولغاية الآن، تم تدمير منزلين. والأرض في (حي البستان) هي ملك فلسطيني خاص، وقد بنيت المنازل بالأساس في الثمانينيات والتسعينيات وبعض المنازل شيدت قبل الاحتلال الإسرائيلي للقدس في العام ١٩٦٧. والتهديدات الأخيرة هي جزء من محاولات تنفيذ خطة حديقة وادي الملك "الوطنية" في المنطقة من اجل "إرجاع" جزء من(حي سلوان) إلى "مشهدها القديم" كما وصفها المهندس (آوري شطريت) (هآرتس، ٣١ أيار (مايو) ٢٠٠٥). وكانت الخطة قد وضعت جانبا في ظل انتقادات دولية قبل أربعة أعوام، لكن أعيد إحياء الخطة في عهد رئيس البلدية الجديد (نير بركات). وفي شباط (فبراير)٢٠٠٩ رفضت لجنة التخطيط اللوائية الإسرائيلية في القدس مخططاً هيكلياً قدمه المواطنون الفلسطينيون من اجل التطوير الحضري المستمر للمناطق التاريخية والمساحات الخضراء في المنطقة.

مباني العباسية

وهناك مشروع استيطاني مرتبط به يتعلق بأعمال غير مصرح بها لشق نفق يؤدي من (بركة سليمان) إلى البلدة القديمة، والذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٨، لكن تم "توقف مؤقت" للمشروع طبقا لقرار مؤقت صادر عن المحكمة العليا بعد أن تقدم المواطنون الفلسطينيون بالتماس. وعلى بعد بضعة أمتار من (حي البستان) هناك حالة أخرى من الإزالة القسرية. وبتاريخ ٥ آذار(مارس) ٢٠٠٩، أصدرت بلدية القدس الغربية أوامر هدم بدون سابق إنذار ضد مبنيين سكنيين مكونين من أربعة وستة طوابق على التوالي – بناية العباسية. وأمهلت الأوامر (٣٤) عائلة (ما يزيد عن ٢٥٠ نسمة) عشرة أيام لإخلاء المنازل بحجة البناء غير المرخص (لأن الترخيص منح لأول ثلاثة طوابق في كل بناية). وفي شهر شباط (فبراير) من عام ٢٠٠٩، قام الجيش الإسرائيلي بتجريف أربعة دونمات من الأرض تعود ملكيتها إلى (عائلة العباسي) بالقرب من منطقة المسجد الأقصى المبارك من أجل إقامة موقف للمركبات للزوار الذين يأتون إلى "مدينة داوود". وتشتمل إستراتيجية التهويد المرتبطة بذلك الى "تحويل" أسماء الشوارع إلى أسماء يهودية، ومثال على ذلك تغيير اسم شارع "وادي حلوة" إلى شارع "**معالوت عير دافيد**".

وتجدر الإشارة إلى انه طبقا لما يسمى بمعايير الرئيس كلينتون التي قدمت بعد المفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٠، "فصل الأحياء العربية عن الأحياء اليهودية"، فإن حي سلوان العربي يبقى جزءاً من أحياء العاصمة الفلسطينية المستقبلية.

❖ حي الطور (جبل الزيتون) وغيرها من المناطق

تجمع "بيت اورت"

كانت المحاولات اليهودية المبكرة لإقامة مؤسسات وأحياء في القدس الشرقية في منطقة (**بيت أورت**) التي تقع على أقصى التلة الشمالية من منطقة حي جبل الزيتون تحت مبنى مستشفى (أوغستا فكتوريا). وقد أقيمت كمدرسة دينية يهودية على يد (الحاخام بيني ايلون) في بداية التسعينيات. وعندما أصبح ايلون وزيرا للسياحة، قام بتحويل المنطقة إلى حديقة "وطنية" (**عين تزوريم**) وفي العام ٢٠٠٥، أقرت بلدية القدس الغربية خطة مقدمة من (ايرفينغ موسكوفيتش) لإقامة مبان عامة ووحدات سكنية على أرض بمساحة (١٠) دونمات. ويتم حاليا استيعاب ما يزيد عن (١٠٠) طالب متدين في كل عام، إضافة إلى ذلك، فان الموقع يتضمن منازل العديد من عائلات المستوطنين الذين ينتظرون بدء البناء في أول حي يهودي في حي جبل الزيتون، وتقوم جمعية "**العاد**" بإدارة الحديقة العامة "الوطنية" "**عين تزوريم**". (أنظر الخريطة)

مباني تشوشن

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٦، نجح المستوطنون في السيطرة على ممتلكات في الطرف الأقصى من (حي الطور) حيث استولوا على مبنيين مكونين من أربع طوابق لكل منهما بإسم (**شوشين**) وليس ببعيد عن (فندق الأقواس السبعة) الذي يطل على البلدة القديمة، وظروف السيطرة على العقارين التي تمثل جهداً جديداً من جانب المستوطنين لإقامة بؤراستيطانية في القدس الشرقية ما زالت موضع المقاضاة في المحاكم الاسرائيلية. ويؤكد المالكون السابقون، عائلتي (أبو الهوى والقواسمي) على أنهم لم يقوموا ببيع المباني إلى اليهود لكن إلى مشترين فلسطينيين (الذين بدورهم قاموا ببيع العقار إلى شركة استثمار أردنية)، وانه تم تزوير التواقيع على عقود المستوطنين. ويعيش حالياً ما يقرب من (٣٠) مستوطناً في المنزلين.

مبلغ ٤٧,٨٧٦ شيكل إسرائيلي جديد – هذه هي الكمية التي دفعت في العام ٢٠٠٨ لضمان حماية المستوطنين في القدس الشرقية (حركة السلام الآن، أيار(مايو) ٢٠٠٩).

بالإضافة إلى الدعم الحكومي إلى البناء الخاص الذي تقوم به المنظمات الاستيطانية داخل وحول البلدة القديمة، توفر الحكومة الإسرائيلية أيضا خدمات أمنية خاصة لحماية المستوطنين. ويوفر التمويل إلى الحراس الأمنيين من قبل وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية.

وهناك عمليات بناء جارية حاليا لإعادة ترميم منزل قديم في (دير جبل الزيتون) الذي يقع الى جوار منزلين آخرين يعيش فيهما (١٥) مستوطناً.

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٩، سلمت بلدية القدس الغربية (٢٩) رسالة إلى عائلات تعيش في عشر مبان في (حي السهل) في منطقة الطور. وقد تحدثت الرسائل إما عن أوامر هدم، أو إنذارات حول احتجاجات رسمية قدمت ضدهم في محكمة البلدية بسبب البناء بدون ترخيص. وفي حزيران(يونيه) ٢٠٠٩، تم تدمير عشرة منازل في نفس الحي العربي، وهدم منزل واحد في شباط (فبراير)٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك، وفي شهر كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠٠٩، وضعت البلدية الإسرائيلية إعلاناً في المنطقة مفاده أن (الدخول ممنوع / أراضي دولة) مما يعني أنهم يدعون أن الأرض قيد البحث والتخطيط لا يوجد لها مالك. وفي منطقة (الحردوب) المجاورة، تم الاستيلاء على أرض بهدف بناء مبان تستخدم "للصالح العام".

إضافة إلى ذلك، قام المستوطنون باحتلال العديد من المباني المعزولة أو استخدامها كمكاتب، بما فيها المباني الواقعة في حي الثوري (أبو طور) وعلى طريق نابلس (مقابل مبنى القنصلية الأمريكية العامة / بالقرب من جمعية الشبان المسيحية). وعند الربط بين كل هذه الحالات، يتضح أن الهدف من وراء هذه السياسة والممارسة خلق استمرارية وتواصل إسرائيلي- يهودي وقطع وعزل البلدة القديمة ومحيطها المباشر عن الأحياء الفلسطينية إلى الشمال، مما يحبط ويمنع أية فرصة "تفاوضية" للوصول إلى اتفاقية مستقبلية على أساس أن تصبح القدس مدينة تعايش مشترك ومفتوحة ! أو مدينة مقسمة!.

وتتعلق المسألة المرتبطة بكل هذا بقضية ما يقرب من (٤٠٠) شخص في وادٍ ياصول (بين الثوري وجبل المكبر) الذين تعرضوا إلى تهديدات بهدم (٥٥) منزلاً بحجة أن المنازل شيدت على أراض مصنفة "كمناطق خضراء". وقدم المواطنون الفلسطينيون، سكان المنطقة في عام ٢٠٠٤ مخططاً لإنقاذ الحي، لكنه رفض في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ من قبل لجنة التنظيم اللوائية على أساس أنها تتدخل في الخطة التفصيلية المحلية للقدس (٢٠٠٠) التي تبقي تلك البقعة "كمنطقة خضراء" مما يمنع أي تطوير لها.

منطقة "الحوض المقدس"/"الحوض التاريخي" خارج البلدة القديمة

هناك أدلة إضافية تشير إلى أن قوانين التخطيط والتنظيم الإسرائيلية في القدس الشرقية تهدف إلى تقليص مساحات العيش الفلسطينية عبر تغلغل المستوطنين في منطقة "الحوض المقدس" التاريخي الأوسع – في أحياء: رأس العامود، جبل المكبر، وأبو ديس (أنظر خريطة).

❖ حي رأس العامود

يوجد ما يزيد عن (١٥,٠٠٠) نسمه فلسطينية في حي رأس العامود الذي يقع جنوب شرق البلدة القديمة على تلة تطل على الحرم الشريف وحي سلوان ومنطقة وقرى أبو ديس والعيزرية.

حي راس العامود / مركز الشرطة (1) و مستوطنة معاليه زيتيم (2)

أقيمت مستوطنة **"معاليه هازيتيم" (أو معاليه هازيت – جبل الزيتون)** على أرض من املاك وبتصرف من قبل (عائلة الغول) منذ عام ١٨٣٧. لكن العائلة لم تتقيد بالقانون العثماني في العام ١٨٥٩ فيما يتعلق بتسجيل الأراضي، ولذلك أصبح من الممكن لمجموعتين صهيونيتين (**شاباد، وولين**) أن تسجلا نفس قطعة الأرض – حوالي (١٥) دونما – لدى سلطات الانتداب البريطانية في العام ١٩٢٨، بدون حتى "اعلان او إعلام" (عائلة الغول) بذلك، واستمرت عائلة الغول في العيش على قطعة الأرض. وبعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، تم تسجيل الأرض – تحت الإدارة الأردنية حينها – لدى دائرة "حارس أملاك العدو" وقام ممثلون عن عائلة الغول بمعارضة ذلك الاجراء وأقاموا دعوى ضد "حارس أملاك العدو". وسارت القضية في المحاكم الأردنية حتى عام ١٩٦٢ حيث صدر قرار المحكمة الأردنية بالاعتراف بملكية العائلة للأرض وتسجيل ملكيتها باسم عائلة الغول. وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي لبقية القدس، تمكنت **"شاباد وولين"** – بالعودة الى قرار سلطات الانتداب البريطاني والتسجيل الخاص بهما في العام ١٩٢٨ – وقررت المحكمة المركزية الإسرائيلية إلغاء التسجيل الأردني، واستعادت ملكية الأرض، وقامت ببيعها إلى المليونير الأمريكي اليهودي (ايرفينغ موسكوفيتش) في العام ١٩٩٠ (أريج، حي رأس العامود، بقعة ساخنة في القدس الشرقية، حزيران (يونيو) ٢٠٠٣). وقام موسكوفيتش بتطوير خطة لإقامة مستوطنة تحتوي على ١٣٢ وحدة سكنية والتي أقرت من قبل لجنة القدس للتخطيط والتنظيم مع الحصول على موافقة تيدي كوليك رئيس البلدية حينها. ولكن وبسبب "اعتراضات" فلسطينية وجمد وزير الداخلية (حاييم رامون) تنفيذ الخطة مؤقتاً، وجاء خليفته (ايهود باراك) الذي قدم مرة أخرى الخطة إلى لجنة التنظيم اللوائية في القدس والتي أصدرت موافقتها النهائية عليها بتاريخ ١٠ كانون الأول (ديسمبر)١٩٩٦.

مستوطنة معاليه زيتيم

وكانت مستوطنة **"معاليه هازيتيم"** أول خطة تطوير استيطاني رئيسي تقام في الدائرة الداخلية للقدس الشرقية بهدف اضافة "وجود" سكاني يهودي

واستمرارية وتواصل عمراني يهودي مع (المقبرة) خارج البلدة القديمة ومدرسة **(بيت أوروت)** على جبل الزيتون، الأمر الذي يهدف في نهاية المطاف إلى منع أي تقسيم للقدس. وبدأت عملية البناء على أرض بمساحة (١٤,٥) دونم في العام ١٩٩٨ من قبل شركة "**قدوميم ٣٠٠٠**" (التي توضح على موقعها الالكتروني "رغبتها الإيديولوجية للبناء تحديدا في يهودا والسامرة" وأنها تريد "توظيف العمالة اليهودية فقط") وانتقل المستوطنون الأوائل إلى هناك في شهر نيسان (ابريل) ٢٠٠٣ عندما انشغلت وتوجهت أنظار العالم على الحرب الأمريكية على العراق. ولاحقا وخلال العام، تم الانتهاء من بناء (١٣٢) وحدة سكنية واستمر البناء في المرافق اللازمة، مثل المركز التجاري، والكنيس، وروضة أطفال، والعيادة. ويوجد حاليا ما يقرب من (٢٥٠) مستوطناً يعيشون في "معاليه هازيتيم".

وتجدر الإشارة إلى انه قبل العام ١٩٩٨، رفضت بلدية القدس الغربية أن تقر الخطة التفصيلية لحي رأس العامود على أساس أن جزءاً من الأرض التي تعود "حقوقها" إلى اليهود وقد ربطت موافقتها بشرط قبول السكان الفلسطينيين ببناء مبنى يهودي في قلب الحي. وبالرغم من الاحتجاجات المحلية والدولية، فرضت المستوطنة على الفلسطينيين في نهاية المطاف حيث سمح للفلسطينيين بالبناء على ٥٥٪-٦٥٪ من إجمالي مساحة المنطقة مع عدم البناء أعلى من طابقين لكل مبنى (مقارنة بالمستوطنين الذين سمح لهم بالبناء على ١١٥٪ من إجمالي المساحة وبناء سبعة طوابق كحد أقصى). (أريج، الوضع الجيوسياسي لمحافظة القدس، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦).

وفي شهر تموز(يوليو) ٢٠٠٥، قامت "**لجنة تجمع بوخاران**" اليمينية مع قوات الشرطة الإسرائيلية (عبر مفوض الشرطة العام موشيه كارادي) بتوقيع "مذكرة تبادل" وافقت بموجبها اللجنة على بناء مركز الشرطة الجديد في منطقة (أي١-E١) وبالمقابل تتسلم اللجنة مركز الشرطة الحالي في منطقة حي رأس العامود ليتم استخدامه لأهداف سكنية. ومن خلال هذه الاتفاقية، تمكنوا من إدراج المبنى داخل مستعمرة / مستوطنة (معاليه أدوميم) المجاورة والتي يتوقع أن يتضاعف حجمها مرتين على الأقل. وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، بدأ العمل ببناء (٦٠) وحدة سكنية أخرى في المستوطنة حيث تعيش (٥١) عائلة للمستوطنين وفي نيسان (ابريل) ٢٠٠٨، انتقل المستوطنون إلى مبنى الشرطة الذي تم إخلاؤه الأمر الذي شكل إقامة حي جديد – **معاليه دافيد** – سيتكون في نهاية المطاف من (١١٠) وحدات سكنية على قطعة ارض بمساحة ١٠ دونمات.

❖ حي جبل المكبر

منطقة حي جبل المكبر التي يقطنها (١٧,٠٠٠) نسمة فلسطينية تعتبر من المناطق الفلسطينية المزدحمة سكانيا وهي تقع على تلة جنوب البلدة القديمة وحي الثوري ومحاذية للسواحرة الغربية.

حصلت الموافقة المبدئية على مشروع مستوطنة جبل المكبر في عام ١٩٩٣، لكن تأجلت لاحقا بسبب "حساسية الموضوع"، وبسبب قضايا تتعلق بملكية الأرض. وفي أيار (مايو)٢٠٠٢، قامت **شركة (ديغال)** للاستثمار والأسهم الإسرائيلية بمرافقة القوات العسكرية الإسرائيلية بإقامة سياج حول المنطقة التي تقع على منحدر تحت **"غولدمان بروميناد"** شمال شرق (تلبيوت) وقامت بتجريف الأرض وإقامة مواقع مراقبة عسكرية. وبدأ البناء في مستوطنة **"نوف تسيون"** (سابقا **"نوف زاهاف" أو "المشهد الذهبي"**) في العام ٢٠٠٤، وأقرت بعد عام من قبل اللجنة الإسرائيلية للتخطيط بعد أن رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماساً بالاعتراض قدمه أصحاب الأرض الفلسطينيون. ويدار المشروع من قبل رجال أعمال من القطاع الخاص (جاك ناصر وآفي ليفي) ويتوقع أن يضم مساحة تصل إلى (١١٥) دونماً، وجزء من الأرض تعود "حقوقها" إلى اليهود والجزء الآخر تمت مصادرته من العديد من المواطنين الفلسطينيين، أصحاب الأراضي الأصليين. ويتضمن المشروع بناء ما يزيد عن (٤٠٠) وحدة سكنية، وفندق خمسة نجوم، وكنيس وحمام طبقا للتقاليد اليهودية، وروضة أطفال ومدرسة وحدائق ومركز تسوق وناد رياضي ومرافق أخرى تلبي احتياجات البائعين الأمريكان المحتملين. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل البناء الأربعة (٩١ وحدة سكنية) في العام ٢٠٠٨، وتنتظر شركة ديغال حاليا الموافقة النهائية من الحكومة لبدء المرحلة الثانية والثالثة.

مباني مستوطنة نوف زيون

وفي حين تدعي مجموعة "**العاد**" الاستيطانية أن الأرض قيد "الصراع/النزاع" تم تملكها بشكل قانوني، إلا انه من الواضح أن بلدية القدس الغربية صادرت على الأقل نصف الأرض من أصحاب الأراضي الفلسطينيين الذين تقدموا لاحقا بالتماس إلى محكمة القدس اللوائية على أساس أن المصادرة غير قانونية وانه تمت مصادرة أراض عربية فقط وصنفت "كمناطق خضراء". وكما كانت التوقعات، فإن المحكمة الإسرائيلية أصدرت قرارها لصالح بلدية القدس الغربية. ويخطط الآن لبناء البنية التحتية للمستوطنة على الأراضي التي صودرت من سكان (حي جبل المكبر)، وفي مقابل ذلك "وعدت" البلدية الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين بالحصول على خدمات أفضل في مجالات المياه والكهرباء والصرف الصحي. لكن طلب السكان بربطهم بنظام وشبكة الصرف الصحي الخاصة بمستوطنة "**نوف تسيون**" رفض وما زالوا حتى الآن بدون نظام للصرف الصحي. تجدر الإشارة إلى أن الموقع هو المكان الوحيد المتبقي للتطوير الحضري المستقبلي في تلك المنطقة وفي حين حصلت مستوطنة "**نوف تسيون**" على الترخيص لبناء خمسة إلى ستة طوابق، فان البناء الفلسطيني في "حي جبل المكبر" ما زال محدودا ومقيداً بطبقتين فقط.

ويتضح أن مشروع مستوطنة (جبل المكبر) يعتبر رابطاً رئيسياً في سلسلة متطورة من المستوطنات التي يتم بناؤها داخل المناطق العربية من أجل تقطيع أوصال الوجود العربي، وإقامة سيطرة إسرائيلية على القدس الشرقية، مما يعيق أية إمكانية للتعامل مع القدس الشرقية على أنها عاصمة فلسطينية قابلة للحياة.

حي جبل المكبر

❖ أبو ديس

تقع أبو ديس إلى الشرق من الحدود البلدية للقدس.

وفي الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٣٠، أقيمت جمعية "**أغودات هاديار يم**" التعاونية اليهودية في القدس من أجل إقامة أحياء يهودية لأعضاء الجمعية. وفي العام ١٩٢٨، "اشترت" الجمعية (٥٩٨) دونماً من الأراضي في منطقة تعرف اليوم باسم أبو ديس – بسبب قربها من البلدة القديمة – من أجل بناء "**تجمع البساتين**" (منازل مع حقول زراعية). وبالرغم من منح سلطات الانتداب البريطانية حقوق "الملكية" القانونية في تلك المنطقة، إلا أن المعارضة والاحتجاجات الفلسطينية التي اندلعت في تلك الفترة على شكل الاضطرابات والهبات الفلسطينية في القدس أدت إلى التخلي عن المبادرة.

ابو ديس

وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧، أصبحت منطقة أبو ديس تحت "ولاية" الحارس العام للأملاك في دولة إسرائيل. وعندما قامت الحكومة الإسرائيلية بضم مناطق من أراضي أبو ديس إلى حدود بلدية القدس، بقيت ما نسبته (١٠٪) من أراضي أبو ديس داخل حدود القدس عمليا في حين بقية الأراضي خارج الخط الأخضر!. ما يقرب من(٦٠ – ٧٠) دونم من الأراضي مملوكة لجمعية "**اغودات**" وهي مخصصة لمشروع استيطاني!.

كيدمات زيون (مستوطنة)

بدأت عمليات السيطرة على أراضي أبو ديس في حزيران (يونيه) عام ٢٠٠٠ عندما قامت مجموعة من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية وطلبة من المدارس الدينية اليهودية بإقامة سياج شائك وزرعت شتلات من أشجار الزيتون على الممتلكات المصادرة في أبو ديس. وبتاريخ ٢٢ أيار (مايو)٢٠٠٠، أقرت وزارة الإسكان الإسرائيلية خططاً لمستوطنة جديدة في المنطقة من أجل إسكان – كمرحلة أولية – ما يقرب من (٢٠٠) مستوطن. وفي بداية العام ٢٠٠٤، أقرت بلدية القدس الغربية بناء مستوطنة "**كيدمات تسيون**" الجديدة التي تتكون من (٤٠٠) وحدة سكنية، وروضة أطفال، ومدرسة، وكنيس على مساحة ٦٤ دونماً. وبتاريخ ١ أيار (مايو) ٢٠٠٤، انتقلت أربع عائلات من المستوطنين من حركة "**عطيريت كوهانيم**" مجهزين بمحولات كهربائية ومقتنيات شخصية إلى منزلين في المنطقة (**بيت هأخيم وبيت سارة**). ويدعي أن الأرض موضوع "الصراع" قد اشتراها المليونير الأمريكي اليهودي (ايرفينغ موسكوفيتش)– تقع بالقرب من الجدار الفاصل مقابل مبنى البرلمان الفلسطيني غير المكتمل.

لكن وبسبب تدخلات وضغوط أمريكية رسمية، تم "تعليق" عمليات البناء في الموقع. وفي آذار (مارس) ٢٠٠٨ طالب رئيس حزب "شاس" (ايلي يشاي) من رئيس الوزراء (ايهود أولمرت) أن يلغي التجميد على خطط البناء والسير قدما في اقامة المستوطنة. وكانت أول مهمات (نير بركات) رئيس البلدية الجديد استئناف أعمال البناء لإقامة (٢٣٠) وحدة سكنية في أواخر عام ٢٠٠٨. لكن وبتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ٢٠٠٩، قام المستشار القانوني لبلدية القدس الغربية (يوسي هافيليو) بتجميد تنفيذ الخطة كاستجابة لطلب تقدم به عضو مجلس البلدية من حركة ميريتس (بيبي الالو) والمحامي (دانيال سايدمان) من جمعية "**عير عميم**" على أساس أن المستوطنين أقاموا البناء بشكل غير قانوني، ولا يمكن إقرار البناء بأثر رجعي. لكن من المرجح أن تقوم حركة عطيريت كوهانيم باستخدام كافة اتصالاتها ونفوذها للدفع باتجاه إعادة إحياء المشروع.

بالإضافة إلى نشاطات المستوطنين المذكورة أعلاه، فان هناك أيضا السياسة الاستيطانية المستمرة للحكومة الإسرائيلية في إطار المدينة الأوسع وضواحيها.

بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة داخل الحدود البلدية

لقد تم الاستيلاء على أكثر من (٦٦٪) من الأراضي في القدس بالقوة، فهناك (٥٪) منها كانت أراض بلدية عربية سابقة، و(٦١٪) أراضي الضفة الغربية). وفي إطار هذه المنطقة، صادرت إسرائيل ما يزيد عن (٢٣,٣٨٠) دونماً من الأراضي الفلسطينية وهي تشكل أكثر من ١/ ٣ ثلث القدس الشرقية – وذلك لبناء مستوطنات إسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ (معهد السلام في الشرق الأوسط، تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية، أيار(مايو) – حزيران (يونيه) ١٩٩٩). هذا وتشكل المستوطنات حلقتين حول المدينة حيث تسير الحلقة الداخلية داخل الحدود البلدية فيما تصل الحلقة الخارجية (القدس الكبرى) بعيدا داخل الضفة الغربية. وخطة القدس الكبرى هي عبارة عن مفهوم سياسي أكثر منه جغرافي ويتبع رؤية إسرائيل لمدينة القدس الكبرى وضواحيها حيث تمتد من رام الله (شمالا) إلى الخليل (جنوبا) ومن أريحا (شرقا) إلى بيت شيمش (غربا) وتغطي ما نسبته (٣٠٪) من أراضي الضفة الغربية. فيما تصل مجموع المساحة الكلية لهذه الأراضي إلى (٤٤٠) كم مربعاً، يقع أقل من الربع منها داخل الحدود الإسرائيلية ما قبل العام ١٩٦٧.

وخلافا لالتزامات إسرائيل طبقا للقانون الدولي، وخريطة الطريق ومؤتمر أنابوليس، يتم توسيع المستوطنات ويتم بناء مستوطنات ويتم التخطيط لبناء مستوطنات بوتيرة غير مسبوقة داخل الحدود البلدية للقدس، حيث يعيش ما يقرب من(١٩٠,٠٠٠) مستوطن إسرائيلي حاليا، وهذا يعتبر جزء من الخطة الإجمالية لإسرائيل لتشكيل حزام سكاني إسرائيلي حول القدس الشرقية الفلسطينية وفرض "السيادة" الإسرائيلية على كامل المنطقة.

ويمثل القسم التالي موجزا شاملا للمشاريع أو الخطط قيد العمل حاليا في المنطقة (أنظر الخريطة).

❖ شاعر مزراحي في منطقة شعفاط-عناتا

في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨، قام المستوطنون بأول محاولاتهم لإقامة بؤرة جديدة (**شاعر مزراحي أو شاعر هامزراحي – البوابة الشرقية**) على تلة تقع بين (التلة الفرنسية) و(عناتا) بالقرب من حي (رأس شحادة) في (مخيم شعفاط) للاجئين، والطريق الالتفافي رقم (١) الذي يربط (معاليه أدوميم) بالقدس. وتنص الخطة على إقامة ما يقرب من (٢,٠٠٠) وحدة سكنية على ارض بمساحة (١٨٠) دونماً والتي حددت حاليا على أنها ممتلكات زراعية، وهي المنطقة المفتوحة الوحيدة المتوفرة في المنطقة بين الأحياء الفلسطينية: مخيم شعفاط وعناتا والعيسوية.

وتعتبر فكرة اقامة المستوطنة على هذا الموقع جزءاً من مشروع توسيع كتلة مستوطنة (معاليه أدوميم)، وقد طرح الموضوع لأول مرة قبل حوالي تسعة أعوام. وقامت الشرطة الإسرائيلية في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ بإخلاء مستوطنين من الموقع لكن في منتصف شهر تشرين الأول (أكتوبر) قام المرشح "الفائز" برئاسة بلدية القدس (نير بركات) وهو من المناصرين لوجود يهودي أكبر في القدس الشرقية بالتعبير عن دعمه للمشروع. وفي حال تنفيذ هذا المشروع، سوف تمنع هذه الخطة التواصل الجغرافي لأراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية فيما ستضيف الخطة وجوداً يهودياً دائماً بين (معاليه أدوميم) والقدس. وفي بدايات شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٩، منحت بلدية القدس الغربية الضوء الأخضر إلى (أرييه كينغ) للبدء في تنفيذ المشروع. ويعتبر (وكينغ أرييه) عضواً في حركة "**عطيريت كوهانيم**" ويمثل الياهو كوهانيم الذي يدعي ملكية الأرض منذ عام ١٩٧٠ عندما ادعى "شراء" الأرض من يهودي آخر كان هو الآخر قد ادعى "شراءها" من مواطن عربي. وقد نظم كينغ حملة نشطة لتغيير مسار الجدار الفاصل في تلك المنطقة لان المسار الحالي للجدار سيترك المستوطنة اليهودية المخطط لها في الجانب العربي من الجدار، ويتوقع أن تصدر محكمة إسرائيلية في (تل أبيب) قرارها حول القضية قريبا.

منطقة مستوطنة شاعر مزراحي المخطط لها

عمليات بناء المتوطنات الاسرائيلية والمخططات داخل وحول القدس

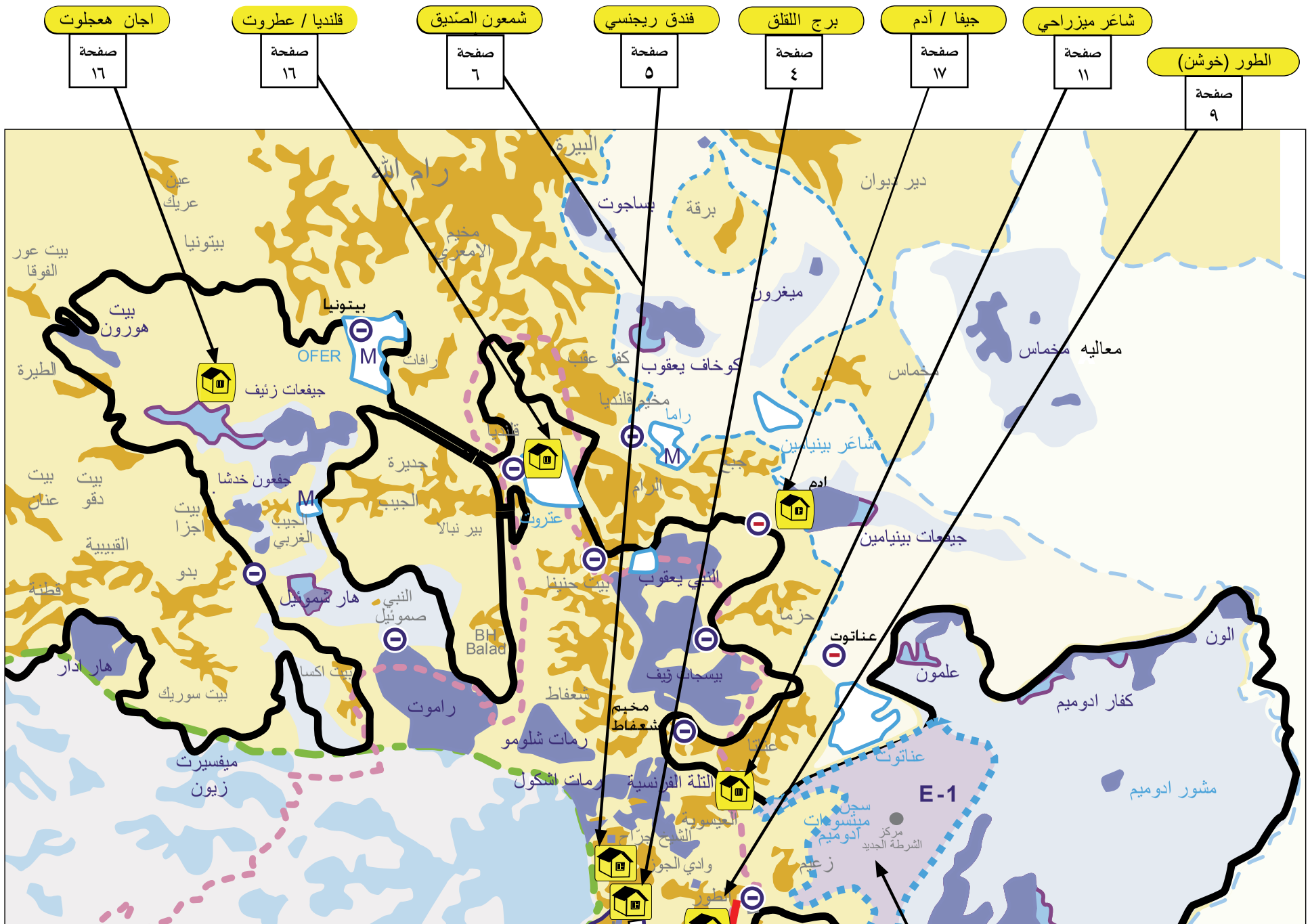

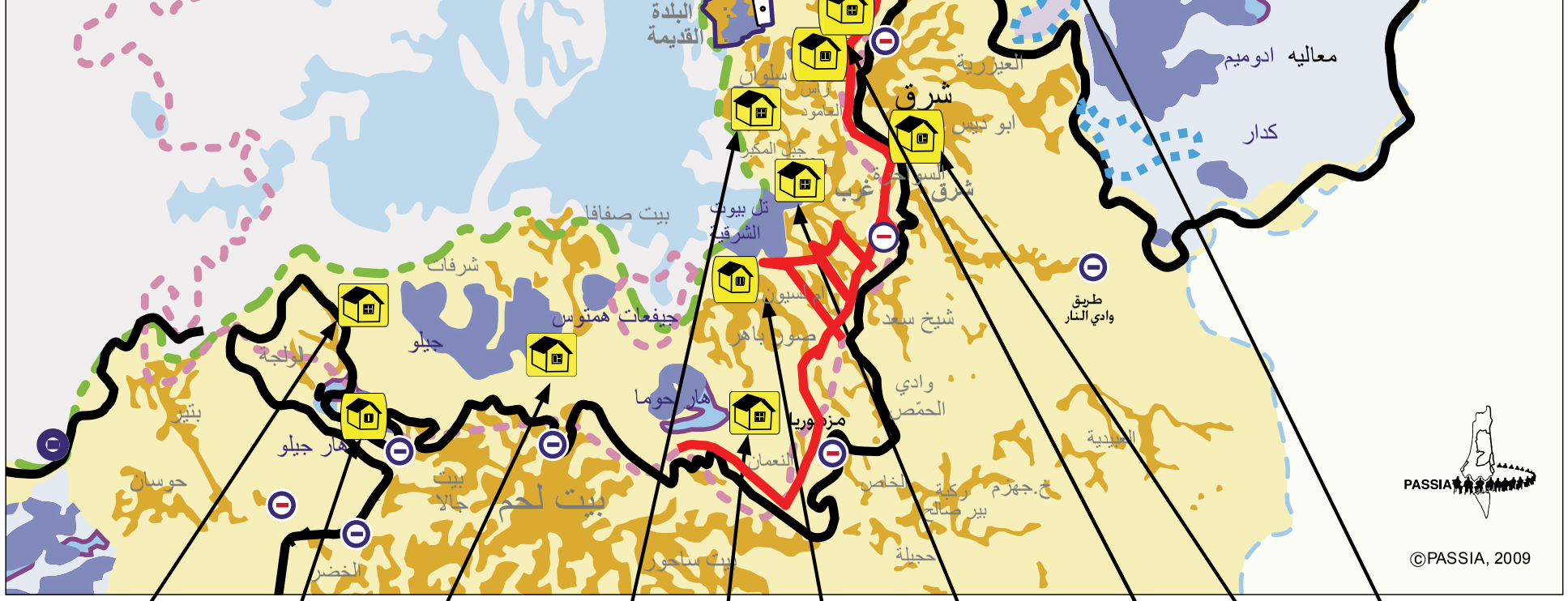

نوف يائيل — صفحة ١٤
جيفعات همتوس — صفحة ١٥
هار حوما ٢ — صفحة ١٤
نوف زيون — صفحة ١٠
كيدمات زيون — صفحة ١١
E-1 / معاليه ادوميم — صفحة ١٨
هار جيلو — صفحة ١٦
حي سلوان — صفحة ٧
شرق تلبيوت — Page ١٥
معاليه دافيد — صفحة ١٠
معاليه هزيتيم — صفحة ٩

- جدار الفصل في مراحل البناء والانتهاء
- شارع "الطوق" الشرقي
- جدار الفصل
- "الخط الاخضر"
- حدود البلدية التي "ضمتها" اسرائيل منذ 1967
- منطقة E-1
- نقاط تفتيش / معابر
- مدن وقرى واحياء فلسطينية
- مستوطنات قائمة واخرى في مراحل البناء
- مستوطنات اسرائيلية عسكرية / صناعية
- مستوطنات جديدة / استولى المستوطنين عليها / مستوطنات قائمة واخرى في مراحل البناء
- مناطق اضافية تحت سيطرة المستوطنات
- مناطق ضمن "مستوطنات" خارج جدار الفصل
- مناطق ضمن "مستوطنات" خارج جدار الفصل

❖ مستوطنة نوف يائيل قرب قرية الولجة

لقد ارتبطت قرية الولجة الواقعة إلى الجنوب من القدس قريبا من مدينة بيت لحم (داخل وخارج حدود البلدية للقدس) تقليديا بزراعة كروم العنب وأشجار الزيتون والقمح والشعير والفواكه. وبعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، تم تسليم القرية إلى إسرائيل طبقا لشروط اتفاقية الهدنة الأردنية- الإسرائيلية التي وقعت بتاريخ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ والتي نصت على أن خط الحدود الجنوبية للقدس يسير على طريق السكة الحديدية القدس-يافا شمالا حيث تقع قرية الولجة (الآن يوجد مكانها موقع حديقة الحيوان التوراتية في القدس). وقد هجر السكان منازلهم وانتقلوا جنوبا إلى داخل الحدود الأردنية حيث تقع أجزاء كبيرة من أراضيهم. وبما أنهم تمتعوا بمكانة اللاجئين التابعين لوكالة الغوث الدولية (الأنروا)، انتقل الكثير منهم للإقامة في (مخيم الدهيشة) أو (مخيم شعفاط) للاجئين الفلسطينيين.

ارضي قرية الولجة

وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧، ضمت اسرائيل أراضي القرية ضمن حدود بلدية القدس الموسعة، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية "بضمها" بشكل غير قانوني، وأصبح ما يقرب من كامل أراضي القرية الجديدة داخل حدود مدينة القدس وبقية الأراضي أصبحت جزءاً من إسرائيل وتقع على الجانب الآخر من الخط الأخضر. لكن وبالرغم من "ضم" الأراضي، لم يتم استيعاب او الاعتراف بالسكان، وبذلك لم يتم احتسابهم في عملية الإحصاء وتعداد السكان التي قامت بها إسرائيل في العام ١٩٦٧. ونتيجة لذلك، تسلم المواطنون (السكان) بطاقات "هوية الضفة الغربية" بدلاً من بطاقات "هوية القدس" التي من المفترض انها من "حقهم القانوني" بعد ضم اراضيهم لحدود البلدية.

ويعتمد حاليا ما يقرب من (٢,٠٠٠) مواطن فلسطيني في قرية الولجة، وبالرغم من إقامتهم في القدس المحتلة، يعتمدون على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بكافة الخدمات لأن وزير الداخلية الإسرائيلي ما زال يرفض منحهم بطاقة الإقامة الدائمة في القدس "الهوية المقدسية" حسب "القانون الاسرائيلي" هذا ويطوق ويحيط بأنحاء القرية مستوطنات يهودية من كافة الاتجاهات (**هار غيلو وبيتار عليت**).

في حين تم إطلاق مشروع مستوطنة "**نوف يائيل**" (تسمى أحيانا **جيفعات يائيل**) في حزيران (يونيه) من عام ٢٠٠٤ بهدف توفير (١٣,٦٠٠) وحدة سكنية إلى ما لا يقل عن (٦٠,٠٠٠) مستوطن على (٤,١١٠) دونمات والربط مع القدس وكتلة (غوش عتصيون) الاستيطانية. ونصف الأراضي قيد النقاش تقع ضمن حدود المدينة والنصف الآخر موجود داخل الخط الأخضر. وتدعي وزارة الداخلية الإسرائيلية أن الأرض التي تقع عليها المستوطنة تم شراؤها من قبل (**هيمنوتا**)، فرع الصندوق القومي اليهودي، التي أكدت ادعاء "الملكية" لكنها نفت أية علاقة بمشروع المستوطنة. وهناك ادعاءات بأن الخطة هي عبارة عن مبادرة خاصة (على أساس أن بيع الأراضي تم باستخدام وثائق مزورة). لكن تشير الحملة الإسرائيلية لهدم المنازل في المنطقة أن خطة (**نوف يائيل**) كانت برعاية وإقرار الحكومة الإسرائيلية.

وفي نفس الفترة تقريبا عند إطلاق مشروع المستوطنة، أقيم حاجز قرية الولجة العسكري (وتحول لاحقا بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) ٢٠٠٦ إلى ممر حدودي طبقا لأمر عسكري إسرائيلي، وأدى أيضا إلى مصادرة ما يقرب من (٤٠) دونماً من أراضي (قرية الولجة) من أجل السماح ببناء مواقف ومباني المعبر الجديد. إضافة إلى ذلك، فان المسار المعدل للجدار الفاصل الذي أقر من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٦ حاصر (قرية الولجة) مما تركها محاطة بسياج مع وجود طريق مرور واحد فقط يمر عبر معبر مستوطنة (**هار غيلو**) تحت السيطرة الإسرائيلية.

وبتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٩، رفض مجلس القدس للتخطيط اللوائي مشروع البلدية لتخطيط المنطقة مع مشروع خطة أخرى لمنطقة حي البستان في حي سلوان والتي كانت ستمنح السند القانوني لمئات المنازل، لأن المجلس المذكور رفض أن يعطي شرعية جماعية للبناء "غير القانوني".

❖ مستوطنة هارحوما على جبل أبو غنيم

كان جبل أبو غنيم عبارة عن تلة مغطاة بالأشجار عند الحدود البلدية الجنوبية للقدس، وكانت ملكاً خاصاً لعائلات فلسطينية من بيت ساحور، وبيت لحم، وصور باهر، وأم طوبا. في العام ١٩٦٨، قامت بلدية القدس الغربية بتصنيف المنطقة على أنها "منطقة خضراء" – مما قيد التطوير والبناء من أجل المحافظة

جبل أبو غنيم قبل بناء مستوطنة هار حوما

على التنوع البيئي. لكن إسرائيل صادرت الجبل في العام ١٩٩١ من أجل بناء مستوطنة جديدة. وبعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية في شباط (فبراير)١٩٩٧ أنه سيتم بناء (٦,٥٠٠) وحدة سكنية يهودية لاستيعاب ما بين (٣٠,٠٠٠) و(٤٠,٠٠٠) إسرائيلي في الموقع وبعد أن بدأت عمليات البناء في الشهر الذي تبعه، وأدت الاحتجاجات الفلسطينية على ذلك إلى انهيار "محادثات السلام". وبسبب الضغط الدولي الشديد، تم تجميد البناء في الموقع. وبعد بضعة أشهر، حاولت الحكومة الإسرائيلية تهدئة الأمور من خلال تقديم عرض لبناء (٣,٠٠٠) شقة سكنية و(٤٠٠) وحدة سكنية ممولة من قبل الحكومة في حي (صور باهر) العربي المجاور. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨، بدأت إسرائيل عملية تجريف وتسوية الجبل وأعلنت عن طرح مناقصات وبدأت عملية بناء الشقق السكنية في شهر آب (أغسطس) ١٩٩٩. في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠، بدأت بلدية القدس الغربية بالتخطيط لبناء (٤,٠٠٠) وحدة سكنية إضافية (**هارحوما ب**) وفي شهر كانون الثاني (يناير)٢٠٠٢، انتقلت أول مجموعة من المستوطنين للسكن هناك.

عمليات البناء المستمرة في جبل ابو غنيم/ مستوطنة هارحوما

وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، أقرت وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية بناء أول (٩٨٣) وحدة سكنية في المستوطنة الجديدة (**هارحوما ج**) إلى الغرب من (**هارحوما**) وجنوب (دير مار الياس). إضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لمنطقة سكنية جديدة (**خربة مزمورية – هارحوما د**) جنوب شرق (**هارحوما**) وتنص الخطة على توسيع (**هارحوما**) لتصل إلى الحدود البلدية. لكن هناك شكوكاً حول إمكانية تحقيق الخطة على أرض الواقع بعد القرار الذي اتخذه المدعي العام

إعلان هار حوما

للحكومة (مناحيم مزوز) في شباط (فبراير) ٢٠٠٥ حيث قال انه **"يمنع تطبيق قانون "أملاك الغائبين" داخل حدود القدس"**. وتشير الخطة الكبرى للقدس ٢٠٠٠ التابعة لبلدية القدس الغربية أخيراً إلى توسيع مستوطنة (**هارحوما**) بنسبة (٢٨٪) (ما يقرب من ١,٤١٠ دونما) بحيث تمتد في نهاية المطاف على ما يقرب من (٢,٥٠٠) دونم من الأراضي (أريج، المكانة الجيوسياسية لمحافظة القدس، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦).

وبعد فترة وجيزة من انعقاد مؤتمر أنابوليس، بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، أصدرت السلطات الإسرائيلية مناقصات من أجل بناء (٣٠٧) منازل جديدة في مستوطنة (**هارحوما**)، وفي نهاية نفس الشهر، كشفت منظمة "حركة السلام الآن" أن موازنة إسرائيل للعام ٢٠٠٨ تضمنت ٥٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد لبناء (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة في المستوطنة. وطالب وزير الإسكان الإسرائيلي مستوطنة (**زئيف بوييم**) في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٨ إقرار بناء (٣٦٠) وحدة سكنية إضافية في هارحوما وأعلن في مطلع شهر حزيران(يونيه) ٢٠٠٨ مناقصات لبناء (١٢١) وحدة سكنية. وبتاريخ ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، تم تقديم خطة مستوطنة (**هارحوما ج**) من أجل بناء (٩١٠) وحدات سكنية جديدة جنوب وشرق خط البناء الحالي للمراجعة العامة. والقضية المرتبطة بالموضوع والتي تثير القلق أن – خلافا لأمر المدعي العام الإسرائيلي– أجزاء كبيرة من الأراضي المخصصة للبناء الإضافي في **مستوطنة هارحوما** تعود إلى فلسطينيين من منطقتي بيت لحم وبيت ساحور الذين صنفوا على أنهم "غائبين" بعد حرب حزيران (يونيه)عام ١٩٦٧.

ولغاية العام ٢٠٠٨، استوعبت **مستوطنة هارحوما** ما يقرب من (٤,٠٠٠) عائلة، بالإضافة إلى رياض أطفال ومراكز رعاية نهارية ومدارس وعيادات ومراكز تسوق. وطبقا لتقرير صدر عن دائرة شؤون المفاوضات (كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨)، تم إقرار خطط بلدية لبناء (٢,٦٥٣) وحدة سكنية في **مستوطنة (هارحوما)** في الفترة ما بين مؤتمر أنابوليس وشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ فقط. وفي شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٨، أقرت البلدية الفلسطينية (١٤) وحدة سكنية جديدة ومبنى عام (هآرتس، ١٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٩).

❖ موجز لتطورات أخرى

مستوطنة راموت

مستوطنة راموت

بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير)٢٠٠٨، كشف عن مشروع "تخطيط وتنظيم" لبلدية القدس وطرح للمراجعة العامة إلى خطط بناء ١,٣٠٠ وحدة سكنية، منها (١٠٥) وحدات سكنية خارج الخط الأخضر. وتهدف الخطة إلى سد الفجوة العمرانية بين **مستوطنة راموت** وقرية بيت اكسا. وطبقا إلى تقرير صادر عن دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية (كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨)، أنه تم إقرار مخططات بلدية لبناء (٣٣٨) وحدة سكنية في الفترة بين مؤتمر أنابوليس وشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ في حين يوجد (١,٦٠٠) وحدة سكنية تنتظر الإقرار والموافقة النهائية. أضف إلى ذلك، وبتاريخ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، تحدثت صحيفة يديعوت أحرونوت عن خطط تابعة لوزارة الإسكان وإدارة أراضي إسرائيل لإصدار (٧٤٥) مناقصة في العام ٢٠٠٩ لصالح **مستوطنة راموت**.

مستوطنة رامات شلومو (أيضا تعرف باسم ريخس شعفاط)

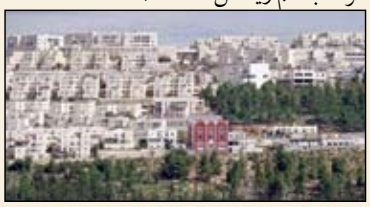
مستوطنة رامات شلومو

وافقت اللجنة اللوائية للتخطيط والإسكان التابعة لبلدية القدس الغربية بتاريخ ١٣ حزيران (يونيه)٢٠٠٨ على بناء ١,٣٠٠ وحدة سكنية على قطعة أرض مخصصة "كمناطق خضراء" للحفاظ على التنوع البيئي.

مستوطنة بسغات زئيف

مستوطنة بسغات زئيف

في شهر نيسان(ابريل)٢٠٠٨، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لبناء ما لا يقل عن (٦٠٠) وحدة سكنية وطبقا لتقرير صادر عن دائرة شؤون المفاوضات في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، فقد تم إقرار مخططات بلدية لبناء (٧٥٩) وحدة سكنية في الفترة ما بين مؤتمر أنابوليس وشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨.

مستوطنة تلبيوت الشرقية

مستوطنة تلبيوت الشرقية

طبقا لتقرير دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية (كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨)، أقر بناء (٦٢٠) وحدة سكنية في الفترة ما بين مؤتمر أنابوليس وشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، في حين هناك (١٠٤) وحدات تنتظر الموافقة النهائية. وفي شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٩، بدأت إسرائيل ببناء – أقرت مبدئيا في عام ٢٠٠٠ – ما يزيد عن (٦٠) وحدة سكنية جديدة في مبان تصل إلى سبعة أو ثمانية طوابق في كل مبنى لليهود "المتدينين". وقد تم الترويج للمشروع كجزء من تطوير تلبيوت الشرقية على الرغم من أن موقع البناء البالغة مساحته (٣,٥) دونماً محاط من ثلاثة جوانب بحي السواحرة الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى المفارقة العجيبة أنه لا يسمح للفلسطينيين البناء في حي السواحرة لأكثر من مبنى مكون من ثلاث شقق وطابقين لكل دونم.

مستوطنة جفعات هماتوس

مستوطنة جفعات هماتوس

في شباط (فبراير)٢٠٠٨، كشف مدير المدينة في بلدية القدس الغربية (يائير معيان) عن مشروع مخطط لبناء "جفعات هماتوس" وهي عبارة عن "قرية" مكونة من منازل متنقلة توفر مساكن لليهود الإثيوبيين منذ العام ١٩٩١. ويذكر أن موضوع قضية "الملكية" معقد حيث يرتبط به كل من الطرف الإسرائيلي والفلسطيني، بالإضافة إلى ممتلكات الكنيسة، ويبدو انه لن يتم تنفيذ المخطط في القريب العاجل. لكن تم تقديم خطط لبناء ما مجموعه (١٥٠,٣) وحدة سكن من أصل ٤,٠٠٠ وحدة سكنية للمراجعة العامة في آذار وأيار (مارس ومايو) ٢٠٠٨. وفي تموز (يوليو) ٢٠٠٨ أقرت عملية بناء (٢,٥٠٠) وحدة سكنية. والحي المقترح بتصميم من قبل "إدارة أرض إسرائيل" سيتضمن مبان عالية وطريقاً التفافياً **لربط مستوطنتي غيلو وهارحوما** المجاورتين وستفصل بيت صفافا عن المناطق الفلسطينية.

مستوطنة هار غيلو

في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٤، أقرت إدارة أراضي إسرائيل خطط بناء لصالح هار غيلو (التي أقيمت في العام ١٩٧٢ على أراض تعود إلى (بيت جالا وقرية الولجة) وتتضمن الخطط بناء ٢٠٠ وحدة سكنية كجزء من المرحلة الأولى من الخطة الإجمالية لبناء (١,٠٨٤) شقة مكونة من طابقين. أعمال بناء ٢٨٦ (وليس ٢٠٠) وحدة سكنية بدأت في نيسان (ابريل) ٢٠٠٥ وتم الانتهاء من الأعمال في العام ٢٠٠٨. وتتضمن المرحلة الثانية بناء ٤٨٠ شقة من طابقين قيد البناء حاليا ومتوقع الانتهاء منها بحلول عام ٢٠١٢. وهناك خطط مشابهة للمرحلة الثالثة، حيث تقتضي بناء (٣١٨) شقة من طابقين في المستقبل القريب. إضافة إلى ذلك، وبسبب مسار الجدار الفاصل الذي يتم بناؤه في الجوار، ستكون هناك أراض إضافية جزء من منطقة المستوطنة.

توسيع مستوطنة هار جيلو

مستوطنة غيلو

في أواخر عام ٢٠٠٧، أصدرت إسرائيل مناقصات لعدد غير محدد من مشاريع البناء التي ستؤثر على أحياء بيت صفافا والشرفات. بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من مشاريع تطوير القطاع الخاص قيد التنفيذ في **مستوطنة غيلو**. وبتاريخ ١٦ آذار (مارس) ٢٠٠٨، تم منح مناقصات إلى (٧٥) وحدة سكنية، وفي نهاية عام ٢٠٠٨، يوجد (١٥٠) وحدة سكنية بانتظار طرحها للمراجعة العامة، بالإضافة إلى (٨٥٠) وحدة سكنية إضافية في مرحلة التخطيط. وفي مطلع شهر آذار (مارس) ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لمشروع إسكان ضخم لبناء (٢,٧٥٠) وحدة سكنية في **مستوطنة غيلو**، وسيتم بناء (٨٦٠) وحدة سكنية في المرحلة الأولى.

مستوطنة جيلو (مع نفق طريق في الصدارة)

المشروع الاستيطاني خارج الحدود البلدية (القدس الكبرى)

بالإضافة إلى توسيع المستوطنات داخل الحدود البلدية (مع وجود ما يقرب من ١٩٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي)، تستمر إسرائيل بالسعي نحو خطة "القدس الكبرى" (بإضافة ٩٦,٠٠٠ مستوطن). والخطة عبارة عن مفهوم سياسي يتبع رؤية مدينة القدس الكبرى وضواحيها لتغطي ما يقرب من ٣٠٪ من الضفة الغربية من منطقة رام الله (شمالا) إلى الخليل (جنوبا) ومنطقة أريحا (شرقا) وبيت شيمش (غربا). إجمالي المنطقة المعنية تصل إلى ٤٤٠ كم مربع، منها أقل من الربع يقع في الحدود الإسرائيلية ما قبل العام ١٩٦٧. وقد أظهرت دراسات وتحليلات "حركة السلام الآن" أن هناك خطط بناء ستضاعف حجم **المستوطنات** في المنطقة، بما يتضمن **جفعات زئيف/ أغان هيالوت، عطاروت/ قلنديا، جيفا بنيامين** (آدم)، **ومعاليه أدوميم/ E-١**.

❖ مستوطنة جفعات زئيف - مستوطنة أغان هيالوت

تم إقرار حي أغان هيالوت (حوض الغزال) إلى الغرب من **مستوطنة "جفعات زئيف"** لأول مرة في العام ١٩٩٩ وبدأت إدارة أراضي إسرائيل ببيع قطع من الأرض لبناء (٥٤٦) وحدة سكنية. وقام بعض المتعهدين من أصل ١١ مقاولاً ممن حصلوا على تكليف البدء بأعمال البناء، لكن الاهتمام بهذا المخطط كان ضعيفاً لان الموقع بعيد عن **مستوطنة "جفعات زئيف"** وينقصها البنية التحتية، ويمكن الوصول إليها فقط عبر طريق رقم ٤٤٣ فقط، الأمر الذي يجعلها تتعرض للهجمات بشكل أكبر ولأن هذا الطريق يؤدي إلى **مستوطنة "موديعين"** التي كانت تتنافس على المشترين. وإضافة إلى كل ذلك، كان هناك الضغط الأمريكي باتجاه وقف البناء وجمد المشروع في عام ٢٠٠٠. وبالرغم من ذلك قام الفلسطينيون من قرية بيت سوريك المجاورة في العام ٢٠٠٣ بتقديم اعتراض لكن الحكومة الاسرائيلية بررت مسار الجدار الفاصل عبر المنطقة بحجة الحاجة لحماية **المستوطنة – أغان هيالوت**. وفي شهر آذار (مارس) ٢٠٠٨، أي بعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر أنابوليس، أعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية عن خطط لبناء ما يقرب من ٢,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنة، بما يتضمن (٧٥٠) وحدة سكنية في أغان هيالوت حيث بدأت أعمال البناء بعد شهر من الإعلان.

مستوطنة جفعات زئيف

وسيصبح الحي الجديد، الذي يبعد نحو ثلاثة كيلومترات عن "جفعات زئيف"، عمليا مستوطنة جديدة في الضواحي التي ستوسع الحدود الغربية لمجمل الكتلة الاستيطانية هناك.

مستوطنة أغان هيالوت

❖ مستوطنة عطاروت / مطار قلنديا

بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٧، نشرت صحيفة "هآرتس" تقريرا يتعلق بخطط إسرائيلية جديدة لبناء مستوطنة لليهود المتدينين تتضمن ١١,٠٠٠ وحدة سكنية بالقرب من مطار قلنديا ومنطقة **مستوطنة عطاروت الصناعية**. ويكشف التقرير أيضا خططاً لربط تلك المنطقة عبر نفق – يمر تحت كفر عقب والجدار الفاصل – مع مستوطنة كوخاف يعقوف إلى الشرق من مدينة رام الله. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي زئيف بوييم أن وزارته "تدرس بناء حي يهودي جديد يتضمن ١٠,٠٠٠ شقة في **مستوطنة عطاروت**". لكن وبسبب الضغط الأمريكي تحديدا، وضعت الخطة "قيد الدراسة". وهذه ليست المرة الأولى التي تتصدر المنطقة عناوين الصحف كموقع محتمل لمخطط استيطاني جديد، ومن المحتمل أن تبرز الجهود مرة أخرى لتنفيذ الخطة. وفي حال حصلت المصادقة على الخطة، فان هذا سيعني ضمان إسرائيل السيطرة الكاملة على القدس. ويخرج الجدار الفاصل حاليا منطقة عطاروت الصناعية ليبقيها جزءاً من القدس الإسرائيلية، ويبقي مخيم قلنديا للاجئين والمنطقة المحيطة، بما فيها أحياء كفر عقب ومنطقة فندق سميراميس داخل الضفة الغربية. وتوصي الخطة الكبرى للقدس ٢٠٠٠ أن تصبح **مستوطنة "عطاروت"** المنطقة الرئيسية للصناعات التقليدية في القدس الشرقية، وتدعو إلى نقل ورشات العمل وتصليح المركبات وأعمال قطاع المركبات من واد الجوز إلى **مستوطنة عطاروت**.

❖ مستوطنة نيفي يعقوب و مستوطنة جيفع

أقيمت **مستوطنة جيفع بنجامين** (أيضا يشار إليها باسم آدم) في العام ١٩٨٤ وهي تبعد حوالي (٢) كم شمال الحدود البلدية للقدس وحوالي (٥,٦) كم عن الخط الأخضر. وتقع خارج (إلى الشرق) الجدار الفاصل لكن جزء مهم من المنطقة الخاضعة لها إلى الغرب من المنطقة المبني عليها موجودة على الجانب الإسرائيلي من الجدار. وهي تشكل كتلة متواصلة مع **مستوطنة نيفي يعقوب** الواقعة داخل الحدود البلدية للقدس الشرقية. إن توسيع المستوطنة من خلال إضافة (٥٠٠,١) وحدة سكنية (الخطة رقم ٢٤٠/ ٣) هو عمليا توسيع **مستوطنة نيفي يعقوب** التي سيرفق بها الحي الجديد والهدف هنا يكمن في ربط **مستوطنة جيفع بنجامين** إلى الشرق، وعمليا توسيع حدود القدس داخل الضفة الغربية. ومعظم الأراضي المعلن عنها في الخطة أعلن عنها كأراضي دولة – على حساب الأراضي التي تعود إلى قرية حزما الفلسطينية. وقد كشف عن التقرير لأول مرة في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٧

وبعد عام أعلنت بلدية القدس الغربية عن خطط لبناء (٤٠٠) وحدة سكنية جديدة في نيفي يعقوب وطبقا لتقرير صادر عن دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، تم تقديم مخطط يتضمن (٣٩٣) وحدة سكنية للمراجعة العامة منذ مؤتمر أنابوليس وهي بانتظار الموافقة النهائية. وفي شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٩، اقر وزير الدفاع (أيهود باراك) موضوع إقامة مستوطنة جديدة (بشكل مبدئي) تتضمن (٢٥٠) منزلاً بجوار **مستوطنة آدم** وبالمقابل يتم إخلاء **بؤرة ميغرون الاستيطانية** غير القانونية بالقرب من رام الله حيث سيتم نقل (٤٥) عائلة التي كانت مقيمة في **بؤرة ميغرون** إلى الحي الذي لم يشيد بعد. وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع (٥٠) منزلا لكن قبل البدء في أي أعمال بناء، يجب إعداد وإقرار خطة (خطة رقم ٢٤٠/ ٢/ ١٤) لبناء (١,٣٨٠) وحدة سكنية.

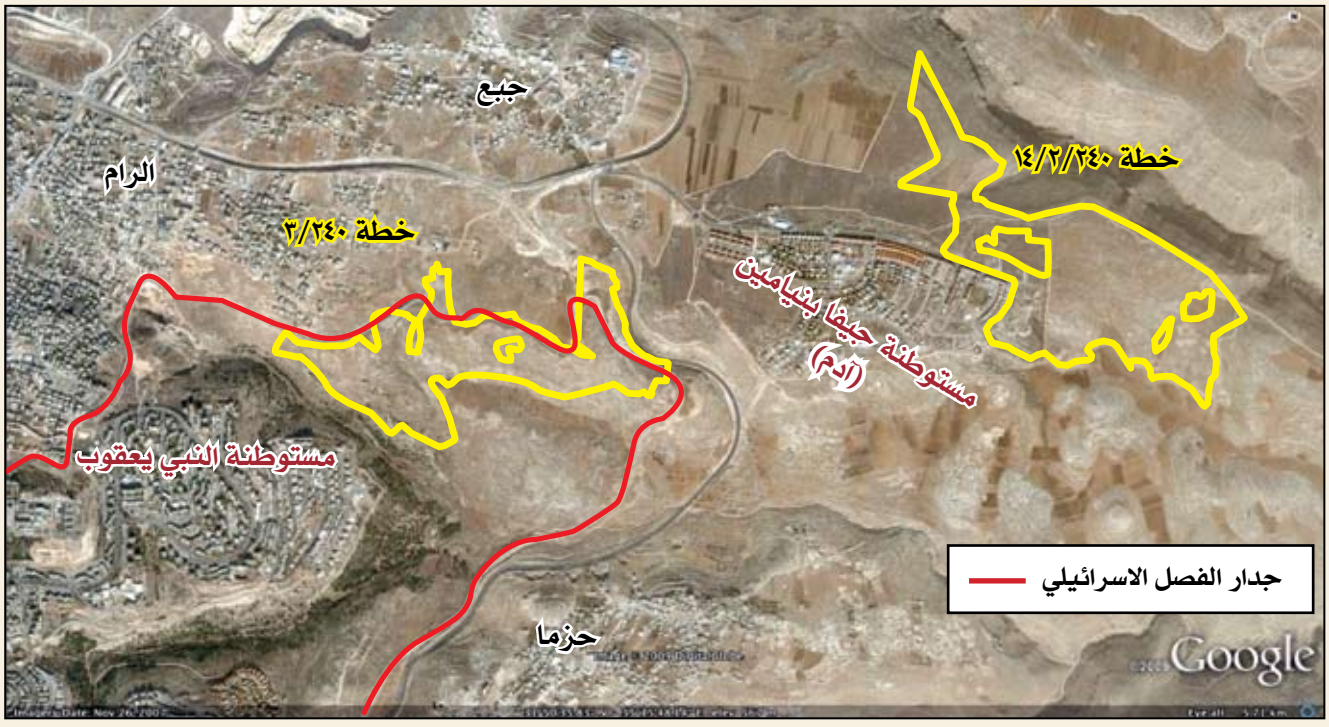

❖ مستوطنة معاليه أدوميم وخطة E-١

أقيم جدار الفصل الاسرائيلي مسافة (١٥) كم داخل الضفة الغربية، شمال شرق القدس، من أجل ضم كامل **كتلة "معاليه أدوميم" الاستيطانية**، حيث تتابع إسرائيل الخطط لتوسيع **مستوطنة "معاليه أدوميم"** ثلاثة أضعاف الحجم الحالي (الآن هناك أكثر من ٣٣,٠٠٠ مستوطن) من خلال تطوير المنطقة باتجاه الشرق وربطها بالقدس. وفي حين تصل مساحة البناء الحالي في **مستوطنة معاليه أدوميم** ما يقرب من (٧) كم مربع، فان الخطة البلدية تغطي ما مجموعه (٥٥) كم مربع وتمتد إلى تقريبا منطقة البحر الميت، وتتضمن إلى الشمال منطقة E-١ بمساحة (١٢) كم مربع المتنازع عليها. (ب. ريكاسيويز/ د. فيدال، "القدس: لمن هذه المدينة الذهبية؟" مجلة لموند دبلوماتيك، شباط (فبراير) ٢٠٠٧)

وفي حال تم تنفيذ الخطة، ستعمل خطة E-١ – المسماة **(ميفاسيريت أدوميم)** على قطع الضفة الغربية إلى قسمين، مما يجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي. وفي ظل تنفيذ هذه الخطة، فإنه يصبح من المستحيل الوصول إلى "اتفاقية" حول الحدود الدائمة، وستقضم الخطة المساحة الأخيرة من الأراضي المفتوحة المتوفرة للسكن والتطور العمراني الفلسطيني.

وفيما جمدت خطة E-١ – للمرحلة الحالية – وتوقف تنفيذها لأسباب سياسية، إلا أن بناء مبنى مقر الشرطة اللوائية لمنطقة "يهودا والسامرة" الجديد في منطقة E-١ بدأ في آذار (مارس) ٢٠٠٦ (أنظر القسم عن حي رأس العامود)، وقد تم الانتهاء من البناء وينظر إلى ذلك كخطوة إستراتيجية لاستمرار السيطرة على المنطقة لأسباب التوسع والتطوير اليهودي المستقبلي. وفي حال لم تصل رسالة واضحة من الولايات المتحدة مفادها "ابعدوا أيديكم عن المنطقة"، فانه يتوقع أن تسير إسرائيل قدما في خططها بدون أي رادع.

مقر الشرطة اللوائية لمنطقة "يهودا والسامرة" الجديد في منطقة E-1

وقد كشف تقرير جديد صادر عن "حركة السلام الآن" أن وزارة الإسكان الإسرائيلية أقرت خططاً مفصلة لبناء (١,٧٠٨) وحدات سكنية في **مستوطنة "معاليه أدوميم"** وأعدت خطط لبناء (٥,٧٠٠) وحدة سكنية إضافية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلع الخطة الكبرى نحو إضافة (٦,٠٠٠) وحدة سكنية من أجل توسيع المستوطنة لتستوعب (١٠٤,٠٠٠) مستوطن. (حركة السلام الآن، خطة وزارة الإسكان للضفة الغربية، آذار (مارس) ٢٠٠٩).

وفي تطور مرتبط بالقضية، أقر وزير الداخلية (ايلي يشاي) بتاريخ ٣ أيار (مايو) ٢٠٠٩ توصيات لجنة وزارية خاصة من أجل توسيع **مستوطنة "معاليه أدوميم"** بما مجموعه ١٢,٠٠٠ دونم وإضافة ٦,٠٠٠ وحدة سكنية إلى الجنوب من المستوطنة. ومن خلال ذلك، سيتم ربط مستوطنة كيدار المجاورة التي تضم (٨٠٠) مستوطن إسرائيلي في الوقت الحالي إلى **مستوطنة "معاليه أدوميم"**، وفي نهاية المطاف ستضم **مستوطنة كيدار** إلى بلدية **مستوطنة "معاليه أدوميم"**. إن تنفيذ هذه الخطة سيؤثر أيضا على مسار **جدار الفصل الاسرائيلي** حيث سيكون هناك جدار واحد يحيط بالمستوطنتين (مقارنة التوصية الحالية التي تتحدث عن جدارين منفصلين).

عمليات البناء الجارية في معاليه أدوميم

خطة E-١ – ميفاسيريت أدوميم

خطة E-١، التي ينتظر أن تنفذ، تتعلق ببناء حي إسرائيلي كبير جديد داخل الممر الأرضي الضيق والبدائي الذي يسير إلى الشرق من القدس وهو جزء من الضفة الغربية (أنظر صفحات الخريطة ١٢-١٣). وتتعامل الخطة مع ١٢,٠٠٠ دونم (١٢ كم مربع) من الأراضي، وجزء كبير من هذه الأراضي هي ملك خاص للفلسطينيين. وقد أعلنت إسرائيل عن معظم المنطقة على أنها "أراضي دولة" في الثمانينيات (أي الأرض التي لا يملكها أي فرد وهي ملك للدولة).

وفي العام ١٩٩٤، قام (اسحق رابين) بتوسيع حدود (معاليه أدوميم) من أجل ضم منطقة E-١، لكن امتنع عن تنفيذ أي بناء طبقا للتفاهم مع الإدارة الأمريكية على أن يتم تحديد مصير هذه المنطقة في إطار عملية السلام. حاولت حكومة نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩) أن تسرع في تنفيذ خطة E-١ لكن لم تقر بشكل رسمي. هذا وقد امتنع رئيس الوزراء (أيهود باراك) الذي دعم الخطة وضع الخطة لاحقا على طاولة المفاوضات في طابا في مطلع عام ٢٠٠١، عن إعطاء الضوء الأخضر لبدء تنفيذ البناء.

وفي العام ٢٠٠٢، وقع وزير الدفاع (بنيامين بن اليعيزر) الخطة الرئيسية لمنطقة E-١، وتحولت إلى "قانون"، ولكن وبسبب الاعتراضات الأمريكية تحديدا، لم يحصل أي تقدم في الموضوع لغاية منتصف عام ٢٠٠٤ عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية برئاسة (شارون) بأعمال البنية التحتية (أعمال التجريف وإزالة الركام). واعتبرت هذه الأعمال غير قانونية بسبب عدم وجود خطة رئيسية، وبذلك لم يتم إصدار أية تصاريح. وفي نيسان (ابريل) ٢٠٠٥، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن الخطة التي تتضمن (٣,٥٠٠) وحدة سكنية لاستيعاب لغاية (٢٠,٠٠٠) مستوطن وفندق ومنطقة صناعية ومبان تجارية وترفيهية.

وأفادت صحيفة "هآرتس" مؤخراً أن إسرائيل استثمرت خلال العامين الماضيين ما يقرب من ٢٠٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد في البنية التحتية للبناء في منطقة E-١ (هآرتس، "إسرائيل تخطط لبناء ممر الضفة الغربية على أراض متنازع عليها"، ١ شباط، (فبراير) ٢٠٠٩). وفي شهر آذار (مارس) ٢٠٠٩، كشفت "حركة السلام الآن" عن خطط حكومية لمضاعفة حجم (معاليه أدوميم)، وبتاريخ ٢٥ آذار (مارس)، أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن رئيس الوزراء المكلف (نتنياهو) عقد صفقة سرية مع رئيس حزب يسرائيل بيتنا (أفيغدور ليبرمان) لبناء (٣,٠٠٠) وحدة سكنية جديدة في منطقة E-١.

موقع منطقة E-1

سياسات وخطط أخرى

❖ الخطة الرئيسية للقدس

كشف رئيس بلدية القدس السابق (أوري لوبليانسكي) بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ عن مخطط بلدي لمدينة "القدس الموحدة"، المعروف باسم الخطة الرئيسية (٢٠٠٠) لكي تخدم كخريطة إلزامية حول استعمال الأرض، وكخطة تفصيلية لأغراض مخططات بلدية أخرى. وشملت الخطة إضافة ما مجموعه (٦٥,٠٠٠) وحدة سكنية إلى مستوطنات قائمة لغاية عام (٢٠٢٠). إن الهدف "المعلن" للخطة هو خلق تركيبة سكانية بحيث يشكل فيها اليهود ما نسبته (٧٠٪)، والفلسطينيون ما نسبته (٣٠٪) من سكان المدينة. وتشمل المحاولات للمناورة جغرافيا وديموغرافيا من أجل مواجهة الظاهرة الحالية، والتي تعكس نسبة سكانية تصل إلى (٦٠٪) مقابل (٤٠٪) بحلول عام ٢٠٢٠: ويشمل ذلك (١) **بناء جدار الفصل الذي يقصي عشرات آلاف الفلسطينيين من العيش داخل الحدود البلدية**؛ (٢) **نظام الإغلاق**؛ (٣) **سياسات هدم البيوت**؛ (٤) **نظام مواصلات مقترح بحيث يتجاهل مصالح التخطيط الشرعية للسكان الفلسطينيين**، و(٥) **مصادرة أراض وممتلكات فلسطينية خاصة (من خلال محاولات تطبيق قانون "أملاك الغائبين" لعام ١٩٥٠)**. وتوفر الخطة الرئيسية إقامة المزيد من المستوطنات اليهودية (على سبيل المثال، مستوطنتين إضافيتين بالقرب من **مستوطنة هارحوما**) وأعدادا كبيرة أخرى من المؤسسات اليهودية الحكومية. وسيترتب على ذلك مصادرة إضافية للأرض الفلسطينية، وإعاقة التنمية الفلسطينية، وتجاهل المطالب الفلسطينية المتعلقة بالإسكان، بالإضافة إلى تقطيع الأوصال وعزل الضواحي الفلسطينية عن بعضها البعض وكذلك عن الضفة الغربية. كما تغفل الخطة تقديم أية مناطق صناعية، تجارية، خدماتية أو تطويرية جديدة في القدس الشرقية، في حين تقترح في الوقت نفسه الغاء المنطقة الصناعية في (حي واد الجوز) وتخصيص قطعة واسعة من الأرض ما بين (حي جبل المكبر) و(حي الثوري) "كمحمية طبيعية" (لتعيق بالتالي أي تطور فلسطيني مستقبلي في هذه المناطق).

خطة صافدي- موضوعة على الرف ولكن. . . .

جرت المبادرة إلى هذه الخطة، والتي تحمل اسم المهندس المعماري (موشيه صافدي)، من قبل دائرة أراضي إسرائيل وسلطة تطوير القدس خلال فترة ولاية (أيهود أولمرت) كرئيس لبلدية القدس الغربية. وهي تدعو إلى بناء ما يقرب من (٢٠,٠٠٠) وحدة سكنية على تلال ممتدة على (٢٤,٢٠٠) دونم غربي القدس، بالإضافة إلى بناء طرق إضافية لخدمة الأحياء الجديدة. وعلى الرغم من المعارضة القوية من جانب نشطاء حماية البيئة، والتقرير الصادر عن محقق مستقل (تومر غوثالف)، والذي وجد أنه بالإمكان بناء ما عدده (٤٥,٥٠٠) وحدة سكنية على أراض احتياطية قائمة في القدس لتلبية احتياجات السكن في المدينة لغاية عام (٢٠٢٠)، قررت لجنة التخطيط والبناء الوطنية في ٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ إلغاء الخطة. وترتب عن ذلك آثار رئيسية على الفلسطينيين إذ يتركز التوسع اليهودي حاليا في أراضيهم، والبناء في (هارحوما) خير مثال على ذلك.

❖ شبكة الطرق

تقوم إسرائيل حاليا ببناء شارع (طوق القدس) على مشارف المدينة، الهادف إلى تعزيز المستعمرات / المستوطنات الإسرائيلية وربطها بالقدس الغربية. كما أنه سيضم **كتلتي (غفعون وبنيامين) الاستيطانيتين** إلى شمال القدس، وسيطوق القدس الشرقية من أجل تكريس السيطرة الإسرائيلية على الأجزاء الفلسطينية المحتلة من المدينة. ويشمل طريق الطوق على مقطعين رئيسيين، طريق شرقي وآخر غربي، إلى جانب ثلاثة امتدادات وهي: طريق القطار في الجنوب، طريق رقم (٩) في المركز، وطريق رقم (٢٠) في الشمال، والذي يشق مركز حي بيت حنينا. وباستثناء جزء بطول (١١,٥) كيلومتر من شارع الطوق الشرقي (أنظر في الخريطة العامة)، والذي يتطلب بناء ثلاثة أنفاق وخمسة جسور، إذ أنه يمر بين العديد من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان (حي الزعيم، حي الطور، حي رأس العامود، منطقة العيزرية، منطقة أبو ديس، منطقة السواحرة الغربية، حي القنبر وحي الشيخ سعد إلى صور باهر)، إلا أن معظم طريق الطوق قد استكمل حاليا. وينطوي على استكمال حي المشروع مصادرة ما يزيد عن (١,٢٣٧) دونم من الأراضي الفلسطينية التي تعود إلى فلسطينيين وهدم العديد من المنازل الفلسطينية. (دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، تفتيت العاصمةالفلسطينية: إحاطة شارع الطوق الإسرائيلي بالقدس الشرقية المحتلة، شباط (مارس) ٢٠٠٨).

تخطيط شارع (طوق القدس)

إضافة إلى ذلك، تجري أعمال على قدم وساق لإنشاء طريق شرق القدس للحصول على حركة تنقل فلسطينية ما بين شمالي وجنوبي الضفة الغربية بحيث يكون "التفافيا" على القدس الشرقية، وذلك من خلال نظام أنفاق وشوارع. ومن المحتمل جدا استخدام إسرائيل لحجة تواجد "مسار متواصل" فلسطيني لكي تعزز ادعاءها بأن تطبيق خطة **E1** لا يترتب عليه تدخلاً في الحياة الفلسطينية. ومن المثير للاهتمام وجود شارع إسرائيلي مواز لربط **مستوطنة (معاليه أدوميم)** بالقدس. وستحرف حركة السير الفلسطينية أكثر بعيدا عن منطقة **E1** بواسطة طريق التفافي آخر جنوب **تجمع "أدوميم" الاستيطاني**.

❖ جدار الفصل الاسرائيلي، الحواجز العسكرية ونقاط العبور

صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٦ على مسار معدل لجدار الفصل الاسرائيلي في منطقة القدس، بما في ذلك تغيير موقع قرية (بيت إكسا) وأراضيها من جزء الجدار التابع للقدس إلى مجموعة قرى(بدو/ بيت سوريك) في الضفة الغربية وتطويق (قرية الولجه) لتعزل بالتالي القرية عن أراضيها الزراعية. وفي حين تدعي إسرائيل أن جدار الفصل الاسرائيلي يوفر الأمن لسكانها، إلا أنه يجري إنشاءه فعليا من أجل إعادة تعريف حدود القدس وملامحها الديموغرافية من خلال زيادة عدد الفلسطينيين المقدسيين القاطنين خلف الجدار بالحد الأقصى مقابل الحصول على المساحة الأوسع من الأراضي الفلسطينية على الجانب "الإسرائيلي" وطبقا لذلك، ينحرف جدار الفصل الاسرائيلي عن مسار الخط الأخضر من أجل ضم مستوطنات إسرائيلية بينما يزيل أحياء عربية بمجموع سكاني يقدر على الأقل بما عدده (٦٠,٠٠٠) نسمة (حي كفر عقب، حي مخيم قلنديا، حي ضاحية البريد، قرية حزما، حي مخيم شعفاط للاجئين، ضاحية السلام، قرية عناتا، حي رأس خميس وقرية الولجه).

جدار الفصل الاسرائيلي في ابو ديس

جدار الفصل الاسرائيلي في حي رأس خميس / حي شعفاط

ويصل طول جدار الفصل الاسرائيلي المخطط له إلى (٧٩٠) كم، بما يتضمن (١٦٧,٣) كم سيتم بناؤها داخل وفي محيط القدس (يصطلح عليه "غلاف القدس"). وفي أواسط عام ٢٠٠٨، جرى تقدير أن ما نسبته (٥٠٪) من البناء قد استكمل (عير عميم، تقدم العمل في جدار الفصل في القدس: تموز(يوليو) ٢٠٠٨). ويضم جدار الفصل الاسرائيلي في منطقة القدس حاليا وعلى أرض الواقع (٢٢٨,٢) كم مربع أو ما نسبته (٩,٣٪) من الضفة الغربية. وهو سيفصل أو سيعزل ما يزيد عن (٢٣٠,٠٠٠) فلسطيني مقدسي عن باقي الضفة الغربية، كما أنه سيفصل على نحو أكبر ما يزيد عن مليوني فلسطيني يقطنون في الجزء الشرقي من **الجدار** عن القدس الشرقية. وسيضم الجدار كحقيقة على الأرض ثلاث كتل استيطانية إسرائيلية رئيسية المحيطة بالقدس الشرقية وضواحيها – **(غفعون، أدوميم وعتصيون)**– وأراض ملحقة بها وهي ذات ضرورة ملحة من أجل نمو السكان والتنمية الاقتصادية الفلسطينية. (دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، جدار أمام السلام: تقييم لمسار الجدار الإسرائيلي، تموز ٢٠٠٨). وفي أواخر عام ٢٠٠٨، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية دعوى من قبل سكان فلسطينيين طالبوا فيها إسرائيل بتغيير مسار جدارها الفاصل لكي تبقى أحياءهم– رأس خميس، مخيم شعفاط للاجئين، ضاحية البريد وجزء من قرية عناتا– داخل المدينة بدل عزلها عن باقي مناطق القدس. وفي قرية الولجه، حي كفر عقب/ سميراميس، حي مخيم شعفاط للاجئين، يفصل الجدار إما الحي بأكمله أو جزءا أساسيا منه عن المدينة، مما يعزل الفلسطينيين ليس فقط عن المدينة بل عن بعضهم البعض كذلك. ولدى استكمال العمل، سيكون الجدار الإسرائيلي قد قلص ليس فقط من خيارات التطور المستقبلي للمجموعات السكانية المحلية الفلسطينية، بل أنه سيبقي على مناطق شاسعة على شكل "مناطق مفتوحة" أو محمية "طبيعية" من أجل التوسع المستقبلي للمستوطنات.

حاجز قلنديا من الداخل

ويتوفر حاليا ما عدده (١٢) مسارا ومعبرا للدخول إلى القدس من الضفة الغربية. وتقتصر حركة السير الفلسطينية إلى داخل القدس فقط من خلال أربع نقاط معابر واقعة على الجدار: وهي (١) قلنديا من الشمال، (٢) غيلو من الجنوب، (٣) مخيم شعفاط للاجئين من الشرق، و(٤) رأس أبو سبيتان ("**معبار هزيتيم**" باللغة العبرية) ما بين العيزرية والطور (للمشاة من سكان أبو ديس والعيزرية). أما المسارات والمعابر الثمانية الأخرى إلى داخل القدس، والتي هي مغلقة حاليا أمام الفلسطينيين من الضفة الغربية، فستبقى مفتوحة للسكان الإسرائيليين وغير الإسرائيليين من حملة تأشيرات دخول سارية المفعول وهي كالتالي: معبر بيتونيا التجاري، حزما، الزعيّم، الأنفاق على شمال–جنوب الطريق الالتفافي ٦٠، عين يالو بالقرب من **مستعمرة غيلو، ومستعمرة راموت ألون، وبير نبالا– عطاروت**. وهنالك خطط لأربعة مداخل إضافية في حي رأس العامود، النبي صاموئيل، حي الشيخ سعد/ حي جبل المكبر؛ وبالقرب من مدينة بيت لحم (ممر مزمورية التجاري؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث للأوضاع الإنسانية، شباط (فبراير) ٢٠٠٦). وقامت السلطات الإسرائيلية في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ بإغلاق البوابة المقامة عند حي ضاحية البريد وفككت حاجز حي الرام "العسكري"، والذي شكل الممر المتبقي الوحيد ما بين القدس و حي الرام، الأمر الذي يحتم على المسافرين المرور عبر حاجز قلنديا العسكري الذي يعتبر من أكثر المعابر ازدحاماً وتقيداً لحرية المرور.

الحاجز العسكري رأس أبو سبيتان

بوابة مغلقة في حي ضاحية البريد في القدس العربية

❖ سكة القطار الخفيف للقدس- نظام مواصلات عمومي

صادقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع "القطار الخفيف" في عام ١٩٩٩. ويجري "تسويق" المشروع على أنه ضرورة بيئية واقتصادية من أجل تقليل الازدحام في القدس وعلى أنه سيخدم كلا من المستوطنات اليهودية وأحياء فلسطينية معينة. غير أنه هنالك بعض الشكوك بأن الهدف الأساسي هو ربط المستوطنات في القدس الشرقية (نفي يعقوب، بسغات زئيف، التلة الفرنسية، معلوت دفنا وراموت) مع مركز المدينة في القدس الغربية.

انشاء خطوط لسكة "القطار الخفيف"

وتتنافى هذه الخطة مع القانون الدولي، والذي يشترط، ضمن أمور أخرى، أن "كافة التدابير التي تتخذها إسرائيل لتغيير المعالم المادية، التركيبة الديموغرافية، الهيكلية المؤسساتية أو مكانة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس لا يوجد لها أي مستند قانوني" (قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٤٦٥ في الأول من آذار (مارس) ١٩٨٠).

إن الاتهامات حول الهدف الرئيسي من المشروع، ألا وهو تعزيز الاحتلال وسياسات الاستيطان الإسرائيلية، وكذلك الضم غير القانوني للقدس الشرقية مستندة إلى الحقائق التالية:

- يشمل المشروع على جزء من طريق رقم (٦٠)، والذي يشكل إحدى الطرق الرئيسية التي يسلكها الفلسطينيون للوصول إلى القدس ومن أجل السفر ما بين شمال وجنوب الضفة الغربية.
- لم تشارك السلطة الفلسطينية أو المواطنون والسكان الفلسطينيون في النقاشات بالرغم من ادعاء المشروع خدمته للفلسطينيين كما الإسرائيليين على حد سواء.
- لن يتمكن العديد من المسافرين الفلسطينيين المحتملين (مثل سكان حي رأس خميس، حي مخيم شعفاط للاجئين وحي عناتا) من استخدام القطار الخفيف، إذ أنهم واقعين على الجانب "الخطأ" من جدار الفصل.
- وعند الموقف الشمالي لحي شعفاط، حيث توجد قطعة أرض تتألف من (٥٠) دونماً تعود إلى عدة عائلات فلسطينية– والتي حددت حاليا على أنها "منطقة خضراء"– تم الشروع بتحويلها إلى كراج للسيارات ليوقف فيها أشخاص مركباتهم ومن ثم يستقلون المواصلات العامة. غير أنه لم يعرض على أصحاب الأرض تعويض مناسب، كما أنه لا يسمح لهم بناء حوانيت وبيوت على جزء من الأرض كما هو مقترح.
- إن رسوم السفر المقترحة (١,٣٧ دولار أمريكي)، والتي تعتبر معقولة للمسافرين الإسرائيليين ذوي الدخل العالي هي بعيدة كل البعد عن أن تكون معقولة للعديد من الفلسطينيين والذين يدفعون تقريبا نصف هذا المبلغ لنظام المواصلات العامة عبر الحافلات الصغيرة. (صحيفة لوموند دبلوماتيك، ٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٧)

لقد ارتفع استثمار القطاع العام في المشروع من مبلغ أولي بمجموع (٥٠٠) مليون شيكل إسرائيلي جديد إلى (١,٣) مليار شيكل إسرائيلي جديد لغاية نهاية عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى المشاكل المالية لمشروع القطار الخفيف، تواجه الشركتان الفرنسيتان اللتان تقومان على بنائه مبادرات متعددة داعية للمقاطعة.

ففي آذار (مارس) ٢٠٠٩، وعلى سبيل المثال، توقف مجلس مقاطعة ساندويل وضواحيها في المملكة المتحدة عن الأخذ بالاعتبار عطاء (**فيولا**) للتعاقد، وفي نيسان (ابريل) ٢٠٠٩، خسرت (**فيولا**) تعاقدا في بوردو فيما صوت مجلس ستوكهولم الجماهيري ومجلس مدينة غالوي في ايرلندا ضد تجديد تعاقدات مدنهم مع (**فيولا**). وفي شهر حزيران (يونيه) من العام ٢٠٠٩، ستستمع المحكمة العليا نانتيرن لدعوى قضائية مقدمة من جمعية التضامن بين فرنسا وفلسطين ضد (**فيولا**) وشركة (**ألتسوم**) للنقل، وذلك بخصوص البناء والعمل في سكة القطار الخفيف في القدس الشرقية. بالإضافة إلى هذا، دعت "اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل" إيران إلى إبطال عقود كل من (**فيولا**) و(**ألتسوم**) في البلاد. (أدري نيوهوف وعمر البرغوثي، "تحويل عبارات الدعم إلى مقاطعة فعلية"، الانتفاضة الإلكترونية، ٥ أيار (مايو) ٢٠٠٩). وكنتيجة لهذه المبادرات، قامت (فيولا)، والتي كان يفترض بها إدارة نظام "القطار" في أعقاب بنائه، بترك المشروع في أوائل حزيران، كما أفيد عن محاولتها بيع حصتها البالغة (٥٪) من اتحاد شركات (سيتي باس).

نظام سكة حديد "القطار الخفيف"

في عام ٢٠٠٠، ربحت الشركة الفرنسية ألستوم العطاء الدولي لبناء نظام سكة الحديد لقطار القدس الخفيف، وفي عام ٢٠٠٢، فازت كونيكس، وهي شركة تابعة لشركة فرنسية أخرى تدعى فيولا، بحقوق التشغيل. وشكلت كلتاهما لاحقا اتحاد شركات يدعى "**سيتي باس**" إلى جانب شركتين إسرائيليتين، "**أشتروم**" للبناء و(بولار) للاستثمار، بالإضافة إلى مصرفين إسرائيليين، (هبوعاليم وليئومي)، وقد تم توقيع العقد في تموز (يوليو) ٢٠٠٥ ("مسار قطار الأبرتهايد الكهربائي في القدس"، ليموند الدبلوماسية، ٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٧). وبدأ العمل في نيسان (ابريل) ٢٠٠٦ وبهدف تشغيل مسلك النقل الأول بطول (٨,١٣) كيلومتر بما يتخلله من (٢٣) محطة وقوف و(٢٥) قطارا ما بين (بسغات زئيف) و(جبل هرتسل) خلال العام ٢٠٠٩، وذلك لخدمة حوالي ١٠٠,٠٠٠ مسافر يوميا. وهنالك تخطيط لإنشاء ثمانية مسالك في غضون العام ٢٠٢٠. إلا أن (**سيتي باس**) قامت بتأجيل تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩ إلى أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، وألمح مديرها العام، (يئير نافيه)، في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ إلى إمكانية حصول تأخيرات إضافية.

وعلى عكس سلفه أوري لوبوليانسكي، يقال ان الرئيس الحالي لبلدية القدس، (نير بركات)، "يعارض" المشروع بسبب تكاليفه وكذلك نظرا لتزايد التلوث الجوي والاختناقات المرورية في المدينة. وفي آذار (مارس) ٢٠٠٩، نقل على لسانه عرضه إلغاء المشروع بعد استكمال المسلكين الأولين واستبدال ما تبقى من شبكة سكة القطار المخططة (خمسة مسالك أخرى) بحافلة نقل سريعة.

❖ هدم المنازل

إن سياسة إسرائيل في القدس الشرقية موجهة سياسيا، وهي تهدف إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في المدينة؛ وبالتالي يصعب على الفلسطينيين كثيرا الحصول على تصاريح بناء. وطبقا لأرقام صادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس الغربية، شيد ما عدده (١٥,٠٠٠-٢٠,٠٠٠) مبنى في القدس الشرقية بدون تراخيص، أي حوالي ما نسبته (٤٠) بالمائة من المجموع الكلي للبنايات. ويقدر أنه مقابل كل مبنى يتم إنشاؤه وفقا لتصريح، يبنى عشرة من دون تراخيص. (مئير مرغليت، لا مكان يضاهي المنزل- هدم المنازل في القدس الشرقية، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، ٢٠٠٧).

وتتمثل إحدى العقبات الأساسية في الحصول على تراخيص بناء في الإعلان عن مناطق شاسعة من القدس الشرقية على أنها "غير ملائمة للبناء" أو "خضراء" أو "مساحة مفتوحة"، حيث يحظر البناء فيها. وتعني هذه السياسة أن نسبة لا تزيد عن (١٢٪) من القدس الشرقية، والتي تم تطويرها أصلا على نحو مكثف، هي ما تبقى لأغراض الإسكان الفلسطينية. كما أن مناطق مخصصة لخطط البناء الإسرائيلية المستقبلية من أجل البناء الحكومي و/أو مناطق تفتقد للبنى التحتية هي أيضا غير مسموحة للبناء الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، وفي العديد من الحالات يكون من الصعب إثبات ملكية الأرض، إذ لم يوثق الفلسطينيون (كواشينهم – أوراق الطابو) في فترة الحكم العثماني، الانتداب البريطاني والعهد الأردني أو الاحتلال الإسرائيلي. وهنالك عامل معقد ويتمثل في حقيقة أن الأرض تعود غالبا إلى عدة ورثة وبعضهم من الصعب تحديد عناوينهم للحصول على المصادقة المطلوبة. وتجري "معاقبة" سلسلة من البناء "غير القانوني" بطريقتين: بواسطة غرامة مالية (والتي تضيف مبلغا هاما للميزانية البلدية! ففي الفترة الممتدة من (٢٠٠١-٢٠٠٦)، جبت البلدية ما معدله (٥,٢٥) مليون شيكل إسرائيلي سنويا. (التقرير الخاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لشهر أيلول، أزمة التخطيط في القدس الشرقية، ٢٠٠٩) والمطالبة إما بإيجاد تصريح أو إعادة الوضع القائم، أي من خلال هدم البناء. ولغاية عام ٢٠٠١، ترك أصحاب المنزل الذين دفعوا الغرامة لشأنهم، حتى وإن لم يحصلوا على رخصة للبناء. غير أن بلدية القدس الغربية بدأت ومنذ عام ٢٠٠١ بإعادة فتح قضاياهم واتهام أصحاب المنزل ليس فقط بالبناء غير القانوني بل أيضا بعجزهم عن الامتثال لقرار المحكمة واحتلال مبنى بدون تصريح. ينعكس أسلوب آخر من العقاب في مصادرة معدات البناء وطلب غرامات باهظة لتسريحها، وذلك بهدف تخويف المتعهدين وإلحاق أضرار اقتصادية كافية بهم من أجل الامتناع عن تزويد الخدمات لأشخاص بدون تصاريح بناء. ويتكرر على نحو متزايد السجن لمدة ٣-٦ أشهر لسكان القدس الشرقية لفشلهم في الحصول على تصريح بناء وكذلك أن يقوموا بهدم منازلهم (م. مرغليت، لا مكان يضاهي المنزل...، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، ٢٠٠٧).

صورة عن "أمر هدم" منزل فلسطيني

كما تشكل التكاليف الباهظة لاستصدار ترخيص بناء مشكلة. تشمل هذه التكاليف على رسوم من أجل: فتح ملف، تطوير شارع ورصيف، تطوير أرض، تطوير مياه وصرف صحي، أنابيب لربط المياه، جباية للتطوير والإصلاح. هذه التكاليف هي غالبا أعلى من تكاليف البناء الفعلي، والتي تقدر بحوالي (١١٠,٠٠٠) شيكل إسرائيلي لمنزل مكون من (٢٠٠) متر مربع فوق قطعة أرض بمساحة نصف دونم (مثير مرغليت، لا مكان يضاهي المنزل...، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، ٢٠٠٧).

تشمل قيود أخرى على ضرورة وجود مخططات بلدية مصادق عليها وبحيث تتماشى مع أهداف التخطيط البلدية، والتي هي مكلفة وتتطلب تنسيقا مكثفا مع السلطات البلدية. ويضاف إلى هذا نسب قطع الأرض، والتي تحدد مجموع أرضية منطقة المباني المسموح بإنشائها في موقع ما. فهي تتراوح في معظم

معدل نسب قطعة الأرض في خطط تقسيم المناطق للمستوطنات والمناطق الفلسطينية

نسبة قطعة الأرض	الحي الفلسطيني	نسبة قطعة الأرض	المستوطنة
٪٧٥-٥٠	بيت حنينا	٪١٢٠-٩٠	بسغات زئيف
٪٥٠	بيت صفافا	٪٧٥	غيلو
٪٥٠	جبل المكبر	٪٩٠-٧٥	أرمون هنتسيف
٪٥٠-٣٥	سور باهر	٪١٢٠-٩٠	هار حوما
٪٧٠	العيسوية	٪١٢٠	التلة الفرنسية
٪٧٥	شعفاط	٪١٢٠-٩٠	رامات شلومو

(مثير مرغليت، لا مكان يضاهي المنزل- هدم المنازل في القدس الشرقية، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل ٢٠٠٧)

أراضي القدس الشرقية- وبذريعة المحافظة على "الطابع الريفي" للمنطقة- ما بين (٣٥٪-٧٥٪)، بينما تتراوح في القدس الغربية بين (٧٥٪-١٢٠٪). بالتالي، في حين يمكن بناء ما يصل إلى ست وحدات سكنية للدونم الواحد في مبان ذات (٣-٤) طوابق في القدس الغربية، هنالك فقط وحدات سكنية بطابقين فقط في القدس الشرقية. يستثنى من هذا المستوطنات، حيث التمييز فاضح أكثر. فعلى سبيل المثال، النسب المسموحة في جبل المكبر ورأس العامود هي فقط (٢٥٪) ولغاية (٥٠٪) على التوالي، بينما منحت كل من نوف تسيون ومعليه زيتيم- الواقعتين في قلب هذين الحيين- قطع أرض بنسب (١١٥٪) (مثير مرغليت، لا مكان يضاهي المنزل...، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، ٢٠٠٧).

هنالك تقدير أن السلطات الإسرائيلية قد دمرت ما عدده (٢,٠٠٠) منزل في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧. ووفقا للجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، فقد هدم (٨٤٣) منزلاً في الفترة ما بين (١٩٩٤-٢٠٠٩). ويقدر أن عددا مشابها من المنازل قد هدم على أيدي أصحابها مقابل غرامة مالية مخفضة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك ما عدده (٣,٠٠٠) أمر هدم لم تخرج إلى حيز التنفيذ بعد ضد مبان فلسطينية ومن شأنها أن تنفذ في أي وقت وبدون إنذار.

تعهد (نير بركات) رئيس البلدية الإسرائيلية في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، ولدى تسلمه مهامه الرسمية، بتحسين ظروف التعليم والسكن في المدينة، وبدلاً من ذلك فرضت المزيد من أوامر الهدم ونفذت. ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، تم إصدار ما عدده (١,٠٥٢) أمر هدم وتدمير (٢٣) مبنى في القدس الشرقية (٢١ من قبل البلدية واثنان من قبل وزارة الداخلية). وجرى التوقيع على ما عدده أربعة وثلاثون أمر هدم من قبل بركات نفسه (أوامر إدارية) في حين كانت البقية أوامر قضائية صدرت في أعقاب تقديم لائحة اتهام من قبل بلدية القدس ضد سكان قاموا بالبناء من دون ترخيص. بالإضافة إلى هذا، أضافت وحدة التخطيط البلدية قانونين بلديين اثنين زادا من عقبات البيروقراطية للحصول على "تراخيص البناء" وإجازة "قانونية" لأبنية قائمة حالياً!.

وطبقا لتقديرات بلدية القدس، يتطلب النمو الطبيعي للوسط الفلسطيني في القدس بناء (١,٥٠٠) وحدة سكنية جديدة سنويا، ولكن تم في عام ٢٠٠٨ إصدار فقط ما عدده (١٢٥) تصريح بناء، مما أتاح بناء ما يقرب (٤٠٠) وحدة (عير عميم، دليل المواطن العادي حول هدم المنازل، آذار (مارس)٢٠٠٩).

وفي مطلع أيار (مايو) ٢٠٠٩، أفاد تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه على الأقل نسبة (٢٨٪) من مجمل المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية (والتي تؤثر على ما يقدر عدده ٦٠,٠٠٠ ساكن) تواجه خطر الهدم لبنائها غير القانوني. ويسهب التقرير بالقول أنه بالرغم من أن الطلبات الفلسطينية لتصاريح بناء قد ارتفعت بأكثر من ضعف منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧، من (١٣٨) إلى (٢٨٣) سنويا، ظل عدد التصاريح الممنوحة فعليا من دون تغيير وذلك بنحو(١٠٠-١٥٠). وطالبت الأمم المتحدة إسرائيل بتجميد كافة أوامر الهدم التي لم تخرج إلى حيز التنفيذ بعد ضد بيوت شيدت بشكل غير قانوني إذ أنه يستحيل على الفلسطينيين "قانونيا" الحصول على التصاريح والموافقة "الرسمية" للبناء.

القانون الدولي

فيما يلي قائمة المواد الأساسية في وثائق القانون الدولي والمتعلقة بهدم المنازل:

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، المادة (١١) فقرة (١): "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية".

العهد الدولي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، المادة ٥: "تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: ... على وجه الخصوص... (iii) الحق في المسكن".

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة. (١٧) (١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. (٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

ميثاق جنيف الرابع، المادة. (٥٣): "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

أنظمة لاهاي ١٩٠٧، الفصل II المادة. (٢٣): يحظر على وجه الخصوص تدمير أو الاستيلاء على أملاك العدو، إلا إذا كانت ضروريات الحرب تقتضي هذا التدمير أو الاستيلاء."

أنظمة لاهاي ١٩٠٧، الفصل III المادة. (٤٦): " لا بد من احترام شرف وحقوق العائلة، حياة الأشخاص، والأملاك الخاصة، وكذلك المعتقدات والممارسات الدينية. ولا يمكن مصادرة الأملاك الخاصة."

الاستيلاء الاسرائيلي على الاراضي في القدس وحولها

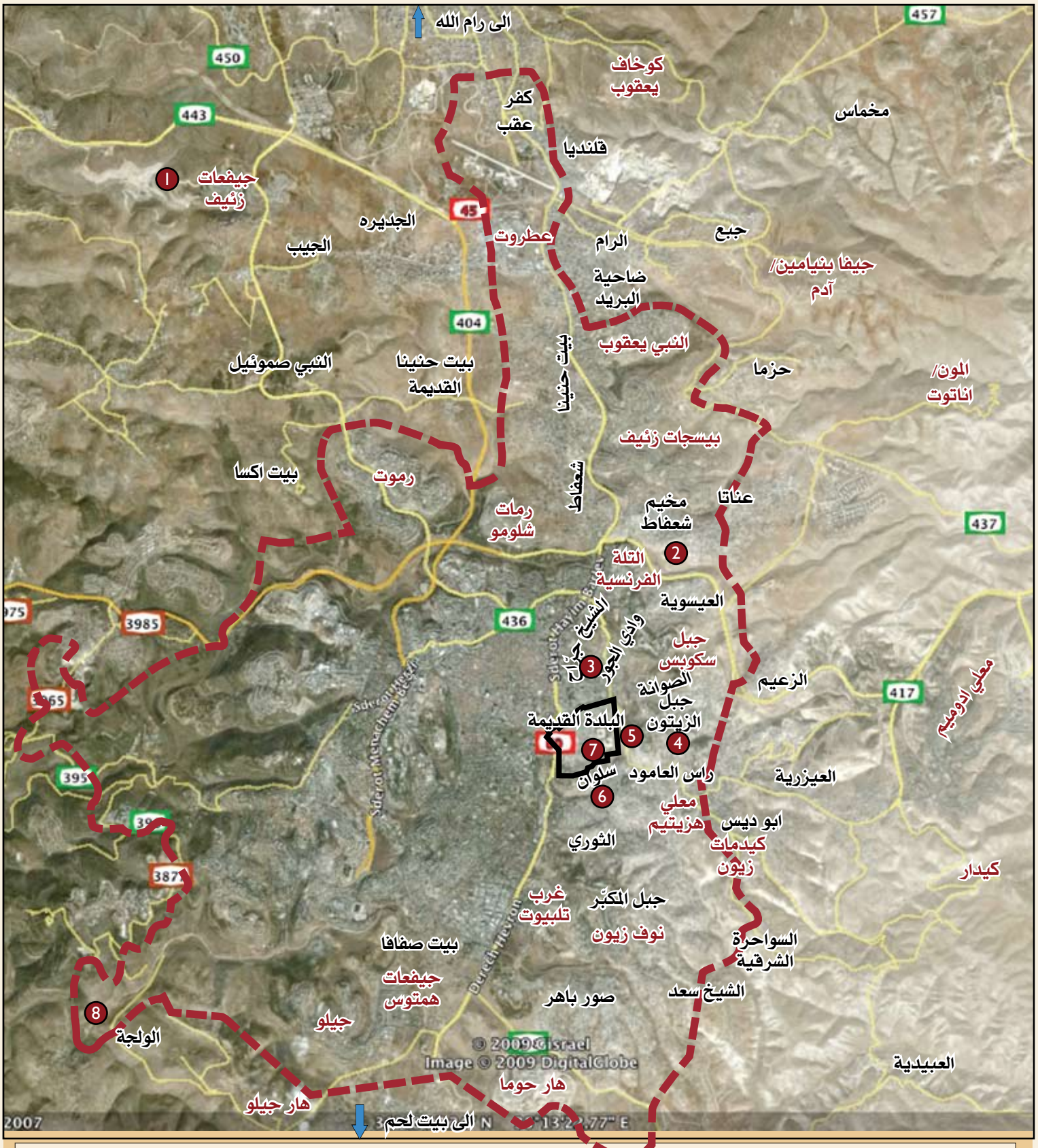

مستوطنات اسرائيلية

الاحياء الفلسطينية

● المواقع المهددة في الوقت الحالي

1. اجان هيعلوت
2. شاعر ميزراحي
3. كرم المفتي، فندق شبرد، الصديق شمعون
4. جبل الزيتون (تشوشن)
5. الحدائق الوطنية
6. حي سلوان (مدينة داود)
7. استيلاء المستوطنين في البلدة القديمة
8. نوف يعيل

القدس

النشاط الاستعماري والسياسات والممارسات الإسرائيلية

مراجع ومصادر:

- عدالة، ورقة تلخيصية حول طريق طوق القدس، تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ .
- عدالة، ملخص الاعتراض على الخطة الرئيسية اللوائية للقدس، تشرين ثاني(نوفمبر) ٢٠٠٨ .
- أمريكيون من أجل السلام، "المعركة على البلدة القديمة والحوض المقدس في القدس،" المستوطنات تحت الأضواء، المجلد ٢، رقم ٨، أيار (مايو)٢٠٠٦ .
- أمريكيون من أجل السلام، "المعركة على البلدة القديمة والحوض المقدس في القدس،" المستوطنات تحت الأضواء، المجلد ٢، رقم ٨، أيار (مايو) ٢٠٠٦ .
- أريج، المكانة الجيوسياسية لمحافظة القدس، كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦ .
- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وضع حقوق الإنسان في القدس الشرقية ٢٠٠٩ : حقائق وأرقام، أيار (مايو) ٢٠٠٩ .
- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠٠ يوم من النعمة : السياسة الإسرائيلية في القدس الشرقية في عهد نير بركات، أيار (مايو) ٢٠٠٩ .
- بتسيلم . جدار في القدس- عقبات في وجه حقوق الإنسان في المدينة المقدسة . القدس، ٢٠٠٦ .
- وثائق حول القدس- أربعة مجلدات . القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ٢٠٠٧ .
- مجموعة الأزمات الدولية، القدس برميل بارود، تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٤، آب (أغسطس) ٢٠٠٥ .
- عير عميم، عمليات الهدم في منطقة البستان في سلوان : إنذار وخلفية . تقرير، تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ .
- عير عميم، شؤون دولة- القدس ٢٠٠٨ : التطور والتغييرات السياسية على الأرض، كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨ .
- عير عميم، دليل الشخص العادي حول هدم المنازل، آذار (مارس) ٢٠٠٩ .
- عير عميم، خطط الإخلاء والاستيطان في الشيخ جراح : قضية شمعون هتساديك . أيار (مايو) ٢٠٠٩ .
- مرغليت . مئير : لا مكان يضاهي المنزل . . . ، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، ٢٠٠٧ .
- التقرير الخاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أزمة التخطيط في القدس الشرقية : فهم ظاهرة البناء "غير القانوني"، نيسان (ابريل) ٢٠٠٩ .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و بديل، تأثير الجدار والنظام المرتبط به على الترحيل ألقسري للفلسطينيين في القدس، حزيران (يونيه)٢٠٠٦ .
- السلام الآن، خطط الحكومة الإسرائيلية لتعميق السيطرة على القدس، أيار (مايو) ٢٠٠٩ .
- السلام الآن، حوالي ٢٠٠٠ مستوطن في بؤر استيطانية داخل أحياء فلسطينية في القدس الشرقية، أيار (مايو) ٢٠٠٩ .
- إهمال أبدي : تجميد إسرائيلي للم شمل عائلات فلسطينية في الأراضي المحتلة . بتسيلم والموكيد، تموز (يوليو) ٢٠٠٦ .
- فيليب ريكاسيويتز ودومينيك فيدال، " قطار الأبرتهايد الكهربائي في القدس،" ليموند الدبلوماسية، ٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٨ .
- فيليب ريكاسيويتز ودومينيك فيدال، " القدس : لن تعود المدينة الذهبية " . ليموند الدبلوماسية، ١٩ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ .
- دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في داخل وحول البلدة القديمة، شباط (فبراير) ٢٠٠٨ .
- دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، جدار أمام السلام : تقييم لتعديل إسرائيل لمسار الجدار، نسخة محدثة، شباط (فبراير) ٢٠٠٧ .

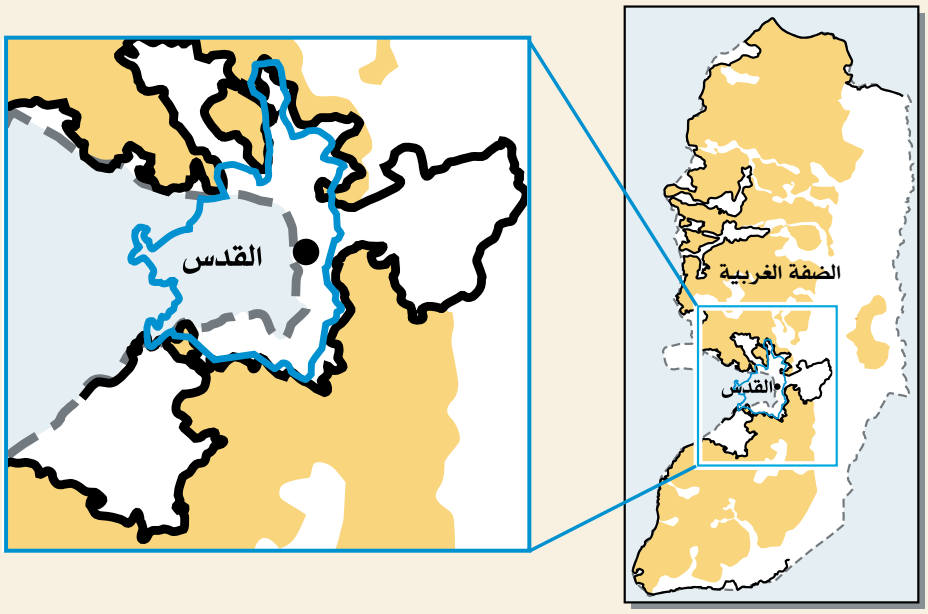

قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة رقم (١٨١) تاريخ ٢٩تشرين الثاني (نوفيمبر) ١٩٤٧ :

"سيؤسس لمدنية القدس كيان منفصل تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة . ويعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة ."

صدرت بدعم من مؤسسة
فريدريخ ايبرت الالمانية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس